S/PV.5434

الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٣٤**

الثلاثاء، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٣/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أدادا	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد غارسيا – موريتان
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة متنغيتي – ميغيرو
	الدانمرك	السيدة تورنيس
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جاوشن
	غانا	نانا إفاه – أبينتنغ
	فرنسا	السيد دوست – بلازي
	قطر	السيد النصر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيكيت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد شيوزاكي
	اليونان	السيد فاليناكيس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

06-34288 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استجابة لطلبات ممثلي السودان، وكندا، والنمسا، ونيجريا، وهولندا، أفهم أن المجلس يوافق على توجيه دعوات إلى أولئك الممثلين، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

واستجابة لطلب قطر، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى صاحب السعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أرحب بجميع الوزراء والمشاركين في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم وأن أشكر جميع زملائكم الوزراء الذين بذلوا جهدا لأجل الحضور إلى نيويورك من غير إعطائهم مهلة كافية لعقد هذه الجلسة. واجتماع المجلس بهذا المستوى، وبمثل هذه السرعة، يظهر أنكم جميعا تدركون مدى الفرصة التاريخية التي سنحت لنا الآن لتحقيق السلام في دارفور، ومدى إلحاح حاجتنا إلى العمل إذا أريد لتلك الفرصة ألا تضيع.

وأود أن أبدأ بياني بتقديم التهنئة لحكومة السودان ولفصيل حركة تحرير السودان اللذين وقّعا على اتفاق أبوجا للسلام يوم الجمعة الماضي. فهما اللذان هيّآ هذه الفرصة. ولا بد أيضا أن نشيد بوسيط الاتحاد الأفريقي، سالم أحمد سالم، على جهوده الدؤوبة خلال العديد من جولات المفاوضات؛ وبالرئيسين ساسو نغيسو وأوباسانجو، فضلا عن شركائهم الدوليين – وهم بوب زوليك، وهيلاري بين وآخرون عديدون – على دورهم الحاسم في المراحل النهائية للعملية.

ولكن هذا الوقت ليس وقتا لشعور أي كان بنشوة التهاني أو الوقوف موقف المتفرج . فدارفور ما زالت بعيدة من التمتع بالسلام، كما ذكرتنا بشكل مأساوي الحوادث التي وقعت أمس. وهناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به ولا توجد فسحة لإضاعة الوقت.

أولا، هناك بعض من قادة التمرد المهمين لم يوقعوا بعد على الاتفاق. ويجب علينا جميعا أن نفعل كل ما نستطيع لإقناعهم باختيار السلام مقابل الصراع لمصلحة مواطنيهم. وإذا استمرت هذه المأساة بسبب ما فعلوا، أو قصروا في فعله، فإن التاريخ سيحكم عليهم حكما قاسيا.

ثانيا، لا بد أن نبذل أقصى وسعنا لضمان أن القادة الذين وقعوا على الاتفاق سينفذونه فعليا على أرض الواقع، وأن سكان دارفور سيتمكنون من البقاء على قيد الحياة خلال الأشهر القليلة المقبلة. ولذلك، فهم بحاجة إلى حماية وتوفير القوت لهم على السواء، نظرا لأنهم لا يمكن أن يوفروا الأغذية لأنفسهم، بسبب طردهم من ديارهم ومزارعهم.

وتوفير سبل المعيشة لهم يعني كذلك توفير الحماية للذين يجلبون لهم مواد الإغاثة.

والآن، لا توجد سوى قوة واحدة على أرض الواقع يمكنها أن تبدأ توفير الحماية وهي: بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وبالتالي، لا بد أن تتمثل أولويتنا العاجلة في تعزيز تلك القوة بحيث يمكنها أن تمضي قدما في تنفيذ العناصر الأساسية للاتفاق وتوفير الأمن الحقيقي للأشخاص المشردين.

ولكنني أؤمن بأننا جميعا نتفق على أن هذا التدبير لا يمكن أن يشكل سوى تدبير مؤقت، وإنه لا بد، في أقرب وقت ممكن، من تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة أكبر وأكثر قدرة على الحركة، ومجهزة بشكل أفضل وبولاية أقوى. ونحن الآن نقوم بتعبئة جميع طاقاتنا لتحقيق ذلك.

وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام عن كثب مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان للمساعدة في الوفاء بالاحتياجات العاجلة للبعثة. وأرسلنا بالفعل موظفين إلى المنطقة للعمل على تحقيق ذلك، وسيذهب المزيد من الموظفين في الأيام القليلة المقبلة.

إننا نهدف إلى أن نتفق في أقرب وقت ممكن، مع شركائنا في الاتحاد الأفريقي، على الموارد الإضافية التي ستتطلبها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتنفيذ النقاط الرئيسية في اتفاق أبوجا، ومن ثم عقد مؤتمر للمانحين، ربما في بروكسل، أوائل حزيران/يونيه. ويلزم المانحين أن يكونوا أسخياء للغاية، ابتداء من الآن. ولا يسعنا أن نضيع يوما واحدا. وأناشد كل فرد في دارفور ذاتها أن يساعد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على القيام بعملها. والهجمات مثل تلك التي وقعت بالأمس وقتل فيها مترجم فوري تابع للبعثة بشكل وحشي، يجب ألا يشجعها أي طرف أو يتغاضى عنها أو يتسامح حيالها.

ولا يقل إلحاحاً الحاجة إلى جمع المزيد من الأموال للإغاثة في حالات الطوارئ. فالمنطقة تواجه الآن أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وبدون دعم فوري ومكثف، لن تتمكن الوكالات الإنسانية من مواصلة عملها، مما يعني أن مئات آلاف أخرى من البشر سيموتون من الجوع وسوء التغذية والمرض.

وفي نفس الوقت، علينا أن نعجل بتخطيطنا للانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور– وهو ما طالب به مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي منذ ١٠ آذار/مارس وأذِن به مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس في القرار ١٦٦٣ (٢٠٠٦).

وينبغي ألا نقلل من التحدي الذي ينطوي عليه ذلك. فتقديم المساعدة في حماية أبناء دارفور وتنفيذ اتفاق أبوجا سيكون واحداً من أكبر الاختبارات التي واجهتها هذه المنظمة – وربما أكبر تلك التحديات على الإطلاق منذ ما واجهته في الصومال ورواندا والبوسنة في أوائل التسعينات. ولكنه تحدٍ لا يمكننا أن نرفضه، وبعد أن قبلناه، لا يمكننا أن نتباطأ.

والواضح من العمل الذي قمنا به حتى الآن أن قوة المتابعة التي ستنشرها الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكبر بكثير من البعثة الحالية للاتحاد الأفريقي في السودان وستحتاج إلى دعم سَوْقي أساسي من الدول الأعضاء التي يمكنها أن توفر هذا الدعم. والخطوة التالية هي بعثة للتقييم الفني في دارفور ذاتها. وفي إطار تلك البعثة، ستقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتقييم مباشر على أرض الواقع، وسيتشاوران مع حكومة الوحدة الوطنية في السودان ومع الأطراف الأخرى حول ما يلزم لتنفيذ اتفاق السلام.

ولا يمكن لأي بعثة لحفظ السلام أن تنجح دون دعم الأطراف وتعاونها على أعلى المستويات.

وبناء على ما تقدم، كتبت للرئيس البشير طالباً دعمه للتقييم، وآمل أن أتمكن في وقت قريب من مناقشة ذلك التقييم معه مباشرة. فدعمه لهذه البعثة فائقة الأهمية ضروري. في الوقت نفسه، ومرة أخرى أناشد كل الأطراف، وبالأخص الحكومة، أن تبدي الاحترام الفوري لوقف إطلاق النار في دارفور وأن تثبت بأعمالها عزمها على احترام الاتفاق الذي أبرمته.

والأمم المتحدة، من جانبها – وبهذا أعني الأمانة العامة، وإن كنت أعول على دعم هذا المجلس أيضاً – ستبذل كل ما في وسعها لمساعدة الشعب السوداني على إنهاء هذا الفصل المأساوي في تاريخها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كوزير لخارجية الكونغو وممثل رئاسة الاتحاد الأفريقي.

باسم الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، السيد دنيس ساسو – نغيسو، وباسم الوفد الكونغولي، أود أن أتوجه بالشكر الحار لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مبادرتها الرائعة بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وهذه فرصة استثنائية لمجلس الأمن، ومن خلاله للمجتمع الدولي، للترحيب بالاتفاق المبرم يوم ٥ أيار/مايو في أبوجا في سياق محادثات السلام بين الأطراف السودانية التي انعقدت تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

ونود أن نتوجه بالشكر والثناء إلى كل البلدان، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وإلى كل المنظمات الإقليمية التي لم تدخر جهداً، حتى آخر لحظة، لتحقيق هذه النتيجة المشجعة. والاتفاق يشكل مرحلة هامة يتعهد الاتحاد الأفريقي بتوطيدها من خلال مواصلة جهوده تجاه القوى السياسية والعسكرية السودانية الأخرى في دارفور، التي ندعوها للانضمام إلى هذه العملية.

ومع ذلك، لا يمكنني أن أخفي قلقنا العميق إزاء التحديات التي لا بد لنا من مواجهتها على نحو عاجل للحيلولة دون تردي الأوضاع الأمنية والإنسانية. وفي هذا الصدد، أُحَيِّ ذكرى موظف القوة الأفريقية الذي قُتِل أثناء زيارة السيد إيغلاند لمخيم للاجئين في دارفور.

ومن الضروري تعزيز القدرات التشغيلية والمالية لعملية الاتحاد الأفريقي في دارفور وزيادة المساعدة الإنسانية بشكل كبير. ومن الأهمية بمكان أيضاً تنظيم مؤتمر المانحين في أسرع وقت ممكن.

وفيما يختص بإدارة هذه الحالة المعقدة، من الضروري أن نعمل على ضمان الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخاصة في سياق التحضير للمرحلة الانتقالية، والتي أُعلِن عنها في البيان الصحفي الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ آذار/مارس. وسيجتمع هذا المجلس في أديس أبابا يوم ١٥ أيار/مايو على مستوى الوزراء لإقرار اتفاق أبوجا وتحديد آليات الانتقال. وبعد ذلك مباشرة، سيأتي الاتحاد الأفريقي إلى هنا ليعرض على مجلس الأمن نتائج عمله.

ولذلك، فإننا نعول على الأمم المتحدة، وعلى شركائنا والمجتمع الدولي قاطبة للمشاركة في أنشطة متضافرة ومنسقة ومترابطة. وهذا التعاون من شأنه أن يكفل نجاح هذه المهمة الهائلة التي نلتزم جماعياً بها.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل مرغريت بيكيت، عضو البرلمان ووزيرة الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيدة بيكيت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالانكليزية): اليوم، وبعد سنوات ثلاث من الحرب، والتوقيع على اتفاق سلام في دارفور في سياق محادثات السلام في أبوجا برعاية الاتحاد الأفريقي، سنحت لأبناء دارفور أخيراً فرصة لتحقيق السلام. واجتماعنا هذا اليوم يمكننا من الاستجابة لتلك الفرصة وضمان تهيئة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والآخرين لمواجهة التحدي الذي ينطوي عليه ذلك.

وشأني شأن الأمين العام، أود أن أثني على الرئيس ساسو - نغيسو، والرئيس أوباسانغو، وكوناري رئيس الاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم لجهودهم الدؤوبة من أجل إنجاح المحادثات. وأود أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة الكامل للاتفاق الذي أسفرت عنه تلك المحادثات.

وأحث الأطراف على احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق بدون إبطاء. ومثلي مثل الأمين العام، مرة أخرى، أحث مجموعات المتمردين الأخرى على توقيع الاتفاق، الذي يمثل الأمل الوحيد للسلام والأمن والتنمية للمنطقة والسودان برمته.

غير أن هذا الاتفاق ليس إلا بداية لإعادة بناء دارفور. ويواجه هذا المجلس والمجتمع الدولي بشكل عام تحديات ثلاثة. التحدي الأول هو مؤازرة بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. والاتحاد الأفريقي، في أولى بعثاته لحفظ السلام، قد أدى مهمة رائعة وفي ظروف بالغة الصعوبة. ولا بد لنا أن نبادر إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ضماناً لنجاح وقف إطلاق النار. وكما ذكرتم، سيدي، أرجو أن يعقد مؤتمر للمانحين بدون تأخير، وأدعو الدول والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة. والمملكة المتحدة ستقوم بدورها في هذا الصدد، وقد تعهدت للتو بتقديم مبلغ ٢٠ مليون جنيه إسترليني إضافية.

والتحدي الذي يواجهنا هو الإسراع بالانتقال إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور. ونحتاج إلى تخطيط مفصل من الأمم المتحدة، ومشاورات مكثفة مع البلدان التي يمكن أن تساهم بقوات و، فوق كل شيء، إلى الإرسال الفوري لبعثة للتقييم العسكري إلى دارفور. وقد قالت حكومة السودان إنها ستسمح بذلك حالما يتم التوقيع على اتفاق للسلام. وأتطلع إلى ممثل السودان ليؤكد موافقة حكومته على الانتقال والوصول الفوري لبعثة التقييم.

والتحدي الأخير الذي يواجهنا - و من المحزن أنه تحد مستمر - هو منع وقوع كارثة إنسانية. فالحالة في دارفور تزداد سوءا. ثم أن كمية المعونة الإنسانية نقصت مقارنة بالسنة الماضية. وهنا مرة أخرى سارعت المملكة المتحدة إلى التعهد بمبلغ إضافي قدره ٩ ملايين يورو. وأحث جميع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

وتقف المملكة المتحدة أيضا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في التعمير الأوسع لدارفور، حتى يتمكن سكانها من العودة إلى ديارهم والعيش في سلام - وهذا أمر قد نأخذه نحن هنا حول هذه الطاولة كأمر مفروغ منه ولكنه بالنسبة لملايين الناس في دارفور لا يزال أملا بعيدا.

إن ما تم الاتفاق بشأنه على الورق في أبوجا يجب أن ينفذ الآن على أرض الواقع. وحان الوقت لأن يحشد المجتمع الدولي قواه من أجل أمن دارفور واحتياجاتها الإنسانية. وقد وقف مجلس الأمن منذ إنشائه عند لحظات تاريخية عديدة. والآن هذه إحدى تلك اللحظات. فلأول مرة خلال ثلاث سنوات طويلة، سنوات شاقة من الحرب، أصبح لأهل دارفور بعض الأمل. فلنعقد العزم اليوم على ألا نخذلهم. إن المجلس يؤيد اتفاق دارفور للسلام. وهو يدعم

الإتحاد الأفريقي. ويؤيد الانتقال إلى بعثة للأمم المتحدة. ويدعم أهل دارفور. وهو إذ يفعل ذلك إنما يلتزم القيم التي أُسّست عليها الأمم المتحدة ذاتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد سيرجي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الإتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدني أن أراكم تترأسون هذه الجلسة. وأتمنى لكم ولوفدكم النجاح في عملكم هذا الشهر.

كان من دواعي سرور روسيا أن ترحب التوقيع في أبوجا على اتفاق السلام بين حكومة الوحدة الوطنية وحركة تحرير السودان. إذ أن خطوة هامة قد اُتخذت صوب المصالحة السودانية الداخلية، التي وُضِعت أسسها قبل سنة باتفاقات نيفاشا. إن مشاركة المجتمع الدولي النشطة قد حفزت، بقدر كبير، التوصل إلى اتفاق للسلام – وفي المقام الأول من خلال جهود وساطة الاتحاد الأفريقي التي لم تعرف الكلل. وأمكن إحراز تقدم في المحادثات أيضا من خلال الموقف البناء للحكومة السودانية، التي أظهرت استعدادها لقبول الحلول التوفيقية. ولكي تصبح عملية السلام عملية لا رجعة عنها حقا، من الضروري أن تغتنم كل الأطراف في محادثات أبوجا هذه الفرصة التاريخية للانضمام إلى اتفاق السلام الشامل.

وفي ظل الظروف الراهنة يشكل تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي أولوية كبرى، لأن حفظة السلام الأفريقيين هم الذين سيواصلون في الشهور المقبلة تنفيذ ولاية في غاية التعقيد تشمل مهام إنسانية، وتقديم المساعدة إلى السودانيين وتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ونحن نوافق على رأي الأمين العام والاتحاد الأفريقي بأن نشر بعثة جديدة متكاملة للأمم المتحدة تشمل أيضا دارفور، وأن عمل تلك البعثة بفعالية، سيتطلب التعاون والدعم من الأطراف السودانية، وخاصة حكومة الوحدة الوطنية. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي حل تلك المسألة من خلال الحوار البناء. ويظل التخطيط للعملية المقبلة ذا أهمية كبيرة. وفي ذلك الصدد، نتوقع توصيات محددة من الأمين العام.

وينبغي أن للتسوية السياسية للحالة في دارفور أن تكون وسيلة لإحداث التغيير الحقيقي في الحالة الإنسانية الحرجة في الإقليم، حيث يجد مئات الألوف من الناس أنفسهم على حافة المجاعة. ونحن ندعم جهود المجتمع الدولي الموحدة، تحت رعاية الأمم المتحدة، الرامية إلى إيجاد أسرع حل ممكن للمشاكل الإنسانية الصعبة في دارفور. وسيواصل الاتحاد الروسي تقديم كل أنواع المساعدة من أجل تعزيز التسوية السياسية في دارفور، لمصلحة وحدة السودان وسلامة أراضيه وتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وتسهم الوحدة الروسية لحفظ السلام بالفعل في جهود إحلال الاستقرار التي تبذلها الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيدة كوندليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام، والرئيس، وزملائي الوزراء وأعضاء مجلس الأمن على الاستجابة للدعوة إلى هذا التجمع وعقد جلسة خاصة لهذه الهيئة رغم إشعارهم قبل فترة زمنية قصيرة.

إن اتفاق دارفور للسلام، الذي تم التوقيع عليه قبل بضعة أيام فقط في أبوجا، يمثل فرصة تاريخية لأهل دارفور لضمان السلام الحقيقي والعدالة الدائمة. وللأمم المتحدة دور حيوي تضطلع به في هذه الفترة المفعمة بالأمل. وتحث الولايات المتحدة مجلس الأمن على الإسراع بالموافقة على مشروع القرار الذي عممناه أمس.

لقد زرت دارفور. وشاهدت معاناة لا توصف وسمعت قصصا مروعة للنجاة - قصصا يتشاطرها ٢,٥ مليون من الرجال والنساء والأطفال الذين طردوا وشردوا من ديارهم ويعيشون الآن في مخيمات في السودان وتشاد. ولقي عشرات الآلاف حتفهم بصورة وحشية على أيدي الجنجويد القتلة. ووصفت الولايات المتحدة هذه الحملة الوحشية بأنها إبادة جماعية. وأمس أكد الرئيس بوش من جديد على ذلك الحكم.

وبالتوقيع على اتفاق دارفور للسلام أصبحت لدينا فعلا فرصة للمساعدة على إنهاء الكابوس الطويل الذي جثم على صدور أبناء دارفور. إن مصدر الصراع في دارفور مشكلة سياسية قديمة قدم السودان نفسه. وتاريخيا، لم تستطع حكومة الخرطوم أن تحكم جميع مواطنيها بعدالة. والحرب الأهلية الأخيرة مع المتمردين في جنوب السودان قتلت ملايين الناس. ولم تنته إلا بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، الذي عالج المشكلة السياسية الأعمق المتمثلة في كيفية اقتسام الحكومة السودانية السلطة والثروة مع سكان إقليمها الجنوبي.

وعلى ذلك النحو يكون اتفاق دارفور تكملة قيِّمة لاتفاق السلام الشامل. ونحن نشيد بالحكومة السودانية وحركة تحرير السودان بقيادة مينيميناوي على اعتناق بشارة السلام.

وما كان ذلك الاتفاق ممكنا بدون قيادة الاتحاد الأفريقي والإسهامات الفردية من الرئيس ساسو نغيسو، والرئيس كوناري، والسيد سالم أحمد سالم، وخصوصا الرئيس النيجيري أوباسانجو. وكان من دواعي فخر الولايات المتحدة أن تنضم إلى الشركاء الدوليين الآخرين وأن تشارك في ذلك المجهود.

إن اتفاق دارفور للسلام يمثل الأساس الذي يبدأ عليه بناء مستقبل ينعم بالحرية والأمن والفرصة لجميع سكان دارفور. وقد تعهد كل من الطرفين بالوفاء بالتزاماته الفريدة والهامة، من نزع سلاح المليشيات وتسريحها إلى بناء عملية سياسية شاملة وتقاسم الثروة وإحداث التنمية في دارفور. والأهم أن الاتفاق يختط طريقا يمكن أن يعيد أهل دارفور إلى ديارهم. ومن الضروري الآن أن يدعم كل جيران السودان اتفاق السلام أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يصر على أن تظل جميع الأطراف خاضعة للمساءلة وأن ينفذ الاتفاق تنفيذا شاملا وقابلا للتحقق منه.

ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبذل الأمم المتحدة جهدا قويا لضمان إنفاذ ومراقبة الاتفاق بجدوله الزمني المفصل. فالاتفاق ينص على أن لحفظة السلام المحايدين دورا أساسيا يضطلعون به في تلك العملية. ونحن نشيد بالجهود البطولية التي قام بها الاتحاد الأفريقي في السودان، والتي ساعدت على الحد من العنف الواسع النطاق. وهو عمل في غاية الصعوبة، وقد أدّت قوات الاتحاد الأفريقي عملها بشكل مثير للإعجاب. إذ أدرك الاتحاد الأفريقي ذلك، فقد أعرب عن رغبته بتاريخ ١٠ آذار/مارس في تحويل بعثته في السودان إلى قوة أكبر، بقيادة الأمم المتحدة، بوسعها أن تفعل المزيد لحماية الشعب في دارفور.

وسيلبي مشروع القرار قيد المناقشة الآن ذلك الطلب. وسيعزز قوة الاتحاد الأفريقي ويحولها إلى بعثة أساسية فعلية أشد بأسا بقيادة الأمم المتحدة، وسيزود هذا القرار بعثة حفظ السلام الجديدة هذه بالولاية اللازمة ويمدها بالقدرات من أجل حماية المدنيين.

وكما يمارس حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة دورا مركزيا في المساعدة على تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب، إننا بحاجة إلى قوة لحفظ السلام تابعة

للأمـم المتحـدة بغيـة تقـديم المساعدة في تنفيـذ اتفـاق دارفـور للسلام ونتوقع من حكومة السودان أن تكون شريكا في هـذه الجهود، وأن تقدم دعمها الكامل إلى الأمم المتحـدة، والاتحـاد الأفريقي والآخرين الـذين قـد يقـدمون المساعدة، مثـل حلـف شمال الأطلسي.

وإذ نعمـل علـى تحقيـق أمـل اتفـاق دارفـور للـسلام، لا بـد للمجتمـع الـدولي مـن أن يفعـل المزيد في سبيل تخفيـف معاناة الشعب في دارفور. ولا تزال أرواح بريئة تزهق بـسبب الجوع والمرض، وأعلن برنـامج الغـذاء العـالمي أنه سيشرع في تقليـل الحـصص لأنـه لا يتلقـى مـساهمات كافيـة. وقـدمت الولايات المتحدة تقريبا كـل الـدعم الـذي حصلت عليه بعثة برنـامج الغـذاء العـالمي حـتى الآن. وطلـب الـرئيس بـوش مـن الكـونغرس مبلغـا إضـافيا وقـدره ٢٢٥ مليـون دولار لـصالح الـسودان، سـتكون حـصة دارفـور منـه ١٥٠ مليـون دولار . واليـوم، أهيـب بالـدول كافة أن تـشارك في مـساعدة برنـامج الغذاء العالمي على تقديم الغـذاء والرعايـة للشعب في دارفـور. وتقدر الولايات المتحدة العرض الهولنـدي في استضافة المؤتمر الـدولي في غـضون أشـهر قليلـة لـدعم تنميـة دارفـور وإعـادة إعمارها. وستحضر الولايات المتحدة المؤتمر، ونحث الآخـرين على أن يفعلوا الشيء ذاته أيضا.

هـذا هـو المحـك بالنـسبة للمجتمـع الـدولي، وخاصـة الأمم المتحدة. إن نازلة الشعب في دارفور تهـز ضـمير البـشرية جمعـاء. ولكـن الـضمير وحـده لـن يطعـم الجيـاع ولـن ينقـذ الأرواح البريئـة – أو لـن يجلـب الـسلام إلى الأراضـي الـتي يسودها الاضـطراب. وهـذا لـيس تحـديا لأفريقيـا فحـسب، أو لأمريكا بمفردها. بل إنه تحد لمجموعة الدول برمّتها، ولا يمكـن التهاون بـشأنه. وإذا أريد لفكـرة مجتمـع دولي أن تعـني شـيئا، وإذا أريـد للمبـادئ الـتي تأسـست عليهـا الأمـم المتحـدة أن تكـون مجـرد أحـلام، وإذا أريـد لمسؤوليتنا عـن حمايـة أضـعف النـاس وأشـد المغلـوبين علـى أمـرهم ألا نـصبح محـض وعـود خاوية، يجب بالتالي على مجلس الأمن أن يعمـل بحـزم. ويجـب أن نعتمد مشروع القرار هـذا، ويجـب أن ننتـهز هـذه الفرصـة الهامة لبث الأمل من جديد في قلوب الشعب في دارفور.

الرئيس (تكلـم بالفرنـسية): أدعـو الآن معـالي الـسيد لي جاوشن، وزير خارجية الصين، لأخذ الكلمة.

السيد لي جاوشـن (الـصين) (تكلـم بالـصينية): قبـل بـضعة أيـام، وقعـت الحكومـة الـسودانية وحركـة التحريـر السودانية اتفاق دارفور للسلام في أبوجـا. ومثّـل ذلـك تقـدما كـبيرا في عمليـة أبوجـا ودلّـل علـى أن عمليـة الـسلام في السودان وصلت إلى منعطـف تـاريخي جديـد. وتـشعر الـصين بارتيـاح عميـق إزاء هـذا التطـور وتـود الإعـراب عـن خـالص التهنئـة إلى الحكومـة الـسودانية وإلى الـشعب الـسوداني أجمـع. ويبين هذا التطور مرة أخرى، أنه بدعم المجتمع الـدولي، يمكـن تـذليل المـشكلات الأفريقيـة عـن طريـق المفاوضـات الـسياسية مـن خـلال الاعتمـاد علـى حكمـة الأفارقـة، واسـتخدام سـبل أفريقية في ظل قيادة أفريقية.

وكـان تحقيـق هـذا الـسلام عـسيرا. وبـذل الاتحـاد الأفريقي طاقة هائلة وجهودا لا تعرف الكلل في سـبيل تحقيـق ذلك الهدف. وفي آخر لحظة من المفاوضات، أبـدت الحكومـة الـسودانية وحركـة التحريـر الـسودانية كلتاهمـا مرونـة كـبيرة. وتقدر الصين تقـديرا بالغـا جهودهمـا وفي الوقـت ذاتـه تـود أن تحث تلك الفـصائل الـتي لم توقّـع بعد اتفـاق الـسلام علـى أن تفعـل ذلـك اسـتنادا إلى المـصالح الأساسـية الطويلـة الأجـل للـشعب في دارفـور وتلبيـة المطالـب الـتي حـددها الاتحـاد الأفريقي بسرعة.

وما توقيع اتفاق دارفور للسلام سوى الخطـوة الأولى في مـسيرة الألـف ميـل: فأمامنـا المزيـد مـن التحـديات الأكثـر خطـورة وصـعوبة وتعقيـدا. ولا يقتـضي تنفيـذ اتفـاق الـسلام تنفيـذا شـاملا ومخلـصا وحـسن التوقيـت أن تفـي مختلـف

الأحزاب السودانية التزاماها والامتثال للاتفاق فحسب، بل إنه يتطلب المساعدة الفعلية من المجتمع الدولي. فقد تعرضت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى ضغوط بالغة بالنظر إلى القيود المفروضة على موظفيها ومعداتها وتمويلها. وموارد البعثة آخذة في النضوب تماما في غضون أشهر قليلة. ومساعدة البعثة هي الرغبة التي أجمع عليها أعضاء المجلس والمجتمع الدولي كافة . وتتمثل الأولوية القصوى في هذه اللحظة في تحويل ذلك الإجماع إلى حقيقة واقعة والمساعدة في تعزيز قدرات البعثة، وبذلك إرساء أساس طيب لتنفيذ اتفاق أبوجا.

وتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية بقيادة الأمم المتحدة قرار اتخذه مبدئيا الاتحاد الأفريقي، وقامت الأمم المتحدة بالتحضيرات ذات الصلة تحقيقا لهذه الغاية. وتعبر الصين عن أملها وثقتها في أن تنتهز الحكومة السودانية ومختلف الفصائل في دارفور فرصة الزخم الراهن، وتستخدمها تماما، وأن تعجّل المشاورات مع الأمانة العامة وذلك في سبيل استكمال التحضيرات ذات الصلة في أبكر وقت ممكن.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتشديد مرة أخرى على أن الغاية الوحيدة لعملية الأمم المتحدة في دارفور مساعدة الحكومة السودانية ومختلف الفصائل في دارفور على تنفيذ اتفاق أبوجا. ولذا، تشكل موافقة الحكومة السودانية وتعاونها شرطين أساسيين مسبقين لنشر عملية الأمم المتحدة.

وتقلق الصين قلقا عميقا بسبب انعدام التحسن في الحالتين الأمنية والإنسانية في منطقة دارفور. ونحث جميع الأطراف المعنية على إبداء الإخلاص في التزاماتها وضمان حرية الحركة للعاملين في المجال الإنساني، وذلك لكي يتسنى تقديم البضائع الإنسانية اللازمة إلى كل اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة حسنة التوقيت. ويواجه المجتمع الدولي مشكلة ملحة تتمثل في عدم كفاية المبالغ المالية للإغاثة الإنسانية وموادها في منطقة دارفور بشكل خطير، مما يهدد العديد من وكالات الإغاثة باحتمال إغلاقها وانسحابها من المنطقة. ومن الحتمي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدات بأسرع وقت ممكن لحل هذه المشكلة العويصة.

والصين، بصفتها عضوا في المجتمع الدولي، راغبة في العمل مع جميع الآخرين وبذل قصارى جهدها لمساعدة السودان في بلوغ السلام والاستقرار والرخاء والتنمية وبناء مجتمع منسجم تتعايش فيه الفصائل كافة بسلام ويتمتع فيه الشعب بالأمن والرفاه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن معالي السيدة آشا روز متنغيتي ميغيرو، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة، لأخذ الكلمة.

السيدة متنغيتي ميغيرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بداية، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وخلال رئاستنا، في كانون الثاني/يناير، استفدنا أيما فائدة من دعمكم ودعم أعضاء المجلس الآخرين. ولا يساورنا شك في أن عمل المجلس سيجري بسلاسة في ظل قيادتكم المقتدرة. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد لكم على دعم وفد جمهورية تنزانيا المتحدة وتعاونه معكم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لمبادرة الولايات المتحدة إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت عن دارفور.

ونجتمع في لحظة حاسمة جدا بالنسبة للصراع الدائر في دارفور. ولقد تكللت بالنجاح مفاوضات السلام المكثفة التي دامت عامين بقيادة الاتحاد الأفريقي وبدعم من مجلس الأمن الثابت بالتوقيع على اتفاق السلام يوم الجمعة الماضي في أبوجا. ويمثل توقيع اتفاق السلام تقدما مهما في الجهود

الرامية إلى تحقيق نهاية الصراع الدائر في دارفور. ونهنئ حكومة السودان وقيادة أكبر فصائل حركة التحرير السودانية على توقيع اتفاق السلام.

ونود أن نشكر السيد سالم أحمد سالم وفريق الوساطة على النجاح في قيادة الأطراف إلى هذه المرحلة التاريخية. ونقدّر ونثمّن، كذلك، موقف القادة الأفارقة الايجابي – وخاصة الرئيس أولوسيغان أوباسانجو، والرئيس دنيس ساسو نغيسو والرئيس ألفا عمر كوناره – وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة على الظفر بدعم الأطراف التي وقعت مشروع اتفاق السلام.

ويوفر اتفاق أبوجا للسلام الذي تم التفاوض عليه بصعوبة إطارا متوازنا وتطلّعيا لتحقيق السلام في دارفور. ونسلّم بأن اتفاق السلام غير شامل تماما، إذ لم توقع عليه كل الأطراف. ومع ذلك، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن الاتفاق يشكل خطوة هامة على الدرب صوب تحقيق سلام دائم في السودان عموما وفي دارفور خصوصا. وبالتالي، نحث بقوة المجموعتين المتبقيتين على الانضمام إلى صفوف الأطراف الأخرى في قبول اتفاق السلام.

وبالنسبة لنا، يحمل اتفاق السلام جميع العناصر الهامة التي يمكن أن تساعد على استتباب السلام في دارفور. ويشمل ذلك الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وتسريح المليشيات، وإدماج المقاتلين المتمردين في القوات المسلحة الوطنية وإيجاد قوة لحماية المدنيين إبان الحوار بين أبناء دارفور كافة.

وينبغي لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي بصفة عامة أن يدعما الأطراف والاتحاد الأفريقي دعما كاملا بهدف ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الذي تم توقيعه. وفي الوقت نفسه ندعو جميع الأطراف إلى عدم القيام بشيء من شأنه أن يقوّض تنفيذ اتفاق السلام.

ومن دواعي الأسف أنه بينما نحتفل ببعض التطورات الإيجابية القادمة من أبوجا فإن الأوضاع الإنسانية في دارفور آخذة في التردي. ويساورنا القلق بشكل خاص لاستمرار شن الهجمات ضد المدنيين والعمليات الإنسانية. ونحن بحاجة إلى الأخذ بنهج شامل يحول دون وقوع مزيد من الفظائع والمعاناة في دارفور، ويزيد من بذل الجهود الإنسانية.

ونحن مسرورون للزيارة الحالية التي يقوم بها السيد جان إيغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، للسودان وبصفة خاصة لدارفور. ونعتبر هذه الزيارة واحدة من أولى النتائج الملموسة لاتفاق السلام في أبوجا بشأن دارفور. ونرى في الوقت ذاته أن الزيارة سوف تساعد في تقييم الحالة الإنسانية على أرض الواقع، بما في ذلك إمكانيات الوصول والأحوال الأمنية في المخيمات ومستوى المساعدات المطلوبة.

ومن المؤسف أنه قد طرأ تخفيض كبير على تمويل المساعدات الإنسانية في دارفور. ويثير احتمال خفض الحصص الغذائية اليومية بمقدار النصف قلقا شديدا في الواقع. وأملنا أن يكون هذا التخفيض مرجعه القيود اللوجستية وليس القيود على الموارد. ومع ذلك فإننا نناشد الأوساط المانحة أن توفر مساعدة إضافية للاجئين والمشردين الذين ينتظرون العودة إلى ديارهم على إثر إبرام اتفاق السلام.

وبودّي أن أختتم بالإعراب عن تقديري للعمل الطيب الذي تؤديه في دارفور بعثة السلام الأفريقية، البعثة الأفريقية في السودان. ونرجو أن يمهد اتفاق أبوجا للسلام في دارفور الطريق لتحويل البعثة إلى إحدى عمليات الأمم المتحدة. ويبدو أن من المهم بشكل حاسم في الظرف الحالي تعزيز البعثة. وتستدعي التطورات الإيجابية في أبوجا، وتردّي الحالة الإنسانية في الميدان، تعزيز البعثة في أقصر وقت ممكن.

ونرحب بقرار حكومة السودان السماح لبعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة بالتوجه إلى دارفور.

وأخيرا، نشكر وفد الولايات المتحدة لإعداده مشروع القرار. ونؤيده تأييدا كاملا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد فيليب دوست - بلازي، وزير خارجية فرنسا.

السيد دوست - بلازي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من النادر أن يجتمع مجلس الأمن لمناقشة مناسبة سعيدة، ولكن هذا هو الحال اليوم. ويسعدنا بشكل خاص أن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في أبوجا الذي يُرسي أخيرا أسس السلام في دارفور.

ومن دواعي اغتباطنا أيضا أن تُعقد هذه الجلسة برئاستكم يا سيدي. ذلك أن اتفاق أبوجا هو أولا وقبل كل شيء نجاح للاتحاد الأفريقي. ونعلم الدور الهام الذي أدته بلادكم والذي أديتموه شخصيا فيه. كما نعرب عن تقديرنا لدعم المجتمع الدولي للاتحاد الأفريقي في هذه المسألة. وأود أيضا أن أرحب بالتزام الأمين العام الشخصي في هذا الصدد.

وتترتب على هذا النجاح بطبيعة الحال التزامات. وندرك تماما أن اتفاق أبوجا، رغم كونه خطوة ضرورية، لا يشكل سوى نقطة الانطلاق. وهو بمثابة الصفحة الأولى من خارطة طريق تهمنا جميعا وينبغي أن تؤدي لتعبئتنا جميعا.

ويتعين علينا أولا أن نكفل انضمام جميع الأطراف في الصراع إلى حكومة السودان وحركة تحرير السودان بقيادة مني ميناوي، في الوقوف وراء اتفاق السلام. وعلينا أن نشجع الأطراف على عقد مؤتمر يمثل فيه جميع سكان دارفور. وسيكون لضم القوى غير الممثلة في أبوجا إلى العملية أهمية جوهرية.

وأخيرا، ونعوّل في هذا الصدد على الاتحاد الأفريقي وعلى الأمين العام، لا بد لنا من أن نضطلع في أسرع وقت ممكن بالتدابير الضرورية لتعزيز القوة الأفريقية في دارفور. وقد اضطلعت البعثة الأفريقية في السودان بدور أساسي، وسوف يسند إليها اتفاق أبوجا مهام جديدة. ويتعين عليها أيضا أن تكون جاهزة لتسليم اختصاصاتها للأمم المتحدة. بل يتحتم علينا، ولا سيما مجلس الأمن، أن نعجل بالأعمال التحضيرية للانتقال من البعثة إلى عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث تحققت الشروط المطلوبة لإنشاء هذه العملية الآن بالكامل تقريبا.

وبالإشارة إلى خارطة الطريق، أود ألا تفوتني مسألتان أخريان مثيرتان للاهتمام.

في المقام الأول، من الضروري أن يحشد المجتمع الدولي جهوده من أجل التغلب على التدهور المقلق للغاية في الأوضاع الإنسانية في دارفور، وفي تشاد. وقد قدمت فرنسا منذ صيف ٢٠٠٤ طائرات عسكرية لتوفير جميع المساعدات اللازمة للاجئين في تشاد من دارفور. وبنفس هذه الروح، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما تبذله من جهود رائعة.

ثانيا، من الضروري الآن أن ننظر إلى مسألة دارفور من زاوية إقليمية. فقد تعرّض الاستقرار في تشاد بالفعل للخطر بسبب التطورات في دارفور. وليس هناك ما هو أسوأ بالنسبة لدارفور من زعزعة الاستقرار الإقليمي. وعلينا أن نكفل أن يتيح السلام في دارفور فرصة لتعزيز السلام في المنطقة.

ويحدونا الأمل في أن يصغي الجميع لهذه الرسالة، وأن يزود مجلس الأمن نفسه بالوسائل الضرورية لتحقيق ذلك. ومن دواعي القلق الشديد تلك الحوادث المأساوية التي وقعت في نيالا أثناء زيارة السيد إيغلند لأحد مخيمات

اللاجئين. وهي تبين درجة الحدة التي بلغها التوتر هناك، وينبغي أن تحفزنا على العمل بأسرع ما يمكن على الصعيد الأمني وعلى صعيد المساعدات الإنسانية. وأود في هذا السياق أن أقول إن قتل مترجم شفوي تابع للبعثة الأفريقية أمر لا يمكن قبوله مطلقا.

وبالإضافة إلى هذه الحوادث وفوقها، يمثل اتفاق أبوجا بارقة أمل، أولا وقبل كل شيء بالنسبة للسكان الذين يعانون الآلام والذين نفكر فيهم اليوم. ولكن بادرة الأمل هذه لن تتحول إلى واقع ما لم تستجمع الأطراف جميعا قوتها لاستغلال كل ما يتيحه هذا الاتفاق من إمكانيات. وفي هذا المجال، كما في غيره، ستضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي، وخاصة لضمان باستلام العمل حين يحين الوقت لذلك من البعثة الأفريقية في دارفور، التي قامت بجهود رائعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحبة المعالي السيدة أولا تورنيس، وزيرة التعاون الإنمائي في الدانمرك.

السيدة أولا تورنيس (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): باسم حكومة الدانمرك، أود أن أثني على الاتحاد الأفريقي، وعلى الأطراف السودانية لما بذلاه من جهود وما أبدياه من مثابرة في السعي للتوصل إلى اتفاق سلام. لقد استمرت الجولة السابعة لمحادثات أبوجا أكثر من خمسة أشهر، والالتزام الذي أبداه القادة الأفارقة والشركاء الدوليون والمراقبون الآخرون جدير منا بالتنويه والشكر الصادق.

وأود أن أعرب عن تقديري لقادة حكومة الوحدة الوطنية ولحزب حركة تحرير السودان التي يمثلها السيد مني ميناوي. فقد أظهر الطرفان روح القيادة والشجاعة الضروريتين بقبولهما الحلول التوفيقية الضرورية والتوقيع على اتفاق السلام في دارفور.

وينبغي أن يدرك قادة الحركات المتبقية الذين لم يقبلوا بعد هذا الاتفاق أنهم بترددهم إنما يخذلون شعبهم الذي لا يتوق لشيء كما يتوق لرؤية السلام والأمن لنفسه وللأجيال المقبلة. ويحدونا الأمل في أن يُظهر الدعم الدولي القوي لتنفيذ اتفاق السلام في دارفور أن من يختارون البقاء بمنأى عن الاتفاق سيحرمون أنفسهم أيضا من فرصة التأثير على مستقبل دارفور. وما زالت هناك فسحة من الوقت، ولكنها ليست فسحة كبيرة، أمام قادة الحركتين المتبقيتين – حركة العدل والمساواة، والفصيل الآخر في حركة تحرير السودان – لكي ينضما إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

والدانمرك، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، دعمت دوما الموقف القائم على اتخاذ جميع التدابير – بما فيها الجزاءات – إذا ومتى اقتضى الأمر ذلك. ومن الأمور الأساسية تشجيع الأطراف أو الأفراد الذين يقفون عقبة في طريق السلام، وإذا لزم الأمر ممارسة الضغط عليهم. وما زلنا نؤيد هذا النهج من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور وفي السودان ككل.

إن الدانمرك ملتزمة بدعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور. ولم يكن التوقيع في أبوجا إلا الخطوة الأولى ولكنها كانت خطوة أساسية. ويدعو الاتفاق إلى إجراء حوار داخلي بين الأطراف في دارفور وكذلك إلى إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، وكلاهما يحتاجان إلى الدعم المتواصل من المجتمع الدولي.

ومنذ بداية هذه الأزمة، وفرت الدانمرك دعما كبيرا للأنشطة الإنسانية في دارفور، وبالأمس خصصت المزيد من الموارد، وسوف نستمر في مراقبة الوضع عن كثب خلال الأشهر المقبلة. وإني لأحث مجتمع المانحين الدوليين على توفير الدعم الفوري للجهود الإنسانية في دارفور.

إن جلسة اليوم تنعقد في ظل مناخ إيجابي. ومع ذلك ما زلنا نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار القتال وأعمال العنف في دارفور. ولا ينبغي لأحد أن ينسى الحالة المزرية – المستمرة في هذه اللحظة – التي ما زال يواجهها الآلاف من السكان في دارفور. ومن الضروري تحسين الحالة الأمنية وإمكانية وصول العاملين في الحقل الإنساني. ويجب أن تزول على الفور جميع القيود المفروضة على عمل المنظمات الإنسانية. وأما القادة الذين يخذلون مواطنيهم في هذا المجال، فإنهم في الواقع يتقاعسون عن تحمل مسؤولياتهم الأساسية.

وتعتمد إمكانية الوصول إلى السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة بشكل أساسي على الحالة الأمنية في الميدان. وقد اضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بمهمة تستحق الثناء في ظروف بالغة الصعوبة. وما زلنا نسلم بالدور الهام الذي تضطلع به، ولكننا نعتقد أيضا أنه لا بد من ضمان تحول البعثة الأفريقية في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن.

إن الدانمرك تشجع الحكومة السودانية بقوة على قبول زيارة فريق التخطيط التابع للأمم المتحدة إلى دارفور. وهذا أمر أساسي، ليس من أجل الإعداد لعملية حفظ للسلام تابعة للأمم المتحدة فحسب، بل أيضا من أجل ضمان توفير كل الدعم اللازم الذي تحتاج إليه البعثة الأفريقية خلال الفترة الانتقالية. ونحن على استعداد، بالتعاون مع شركائنا، لتقديم الدعم خلال هذه العملية.

أود أن أختتم بياني، معربة باسم حكومة الدانمرك، عن تقديرنا وشكرنا للاتحاد الأفريقي وقيادته على الدعم الذي لا يحيد والانخراط المثابر في رعاية الاتفاق في أبوجا. إن الروح القيادية التي شهدناها والاستعداد لممارسة الضغط على الأقران كلما اقتضى الأمر ذلك قد حظيا بالاحترام الدولي. وسيشكل ذلك، بلا ريب، أساسا لا غنى عنه لتعاظم دور الاتحاد الأفريقي في حل الصراعات في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن معالي السيد يانيس فاليناكيس، نائب وزير خارجية جمهورية اليونان لأخذ الكلمة.

السيد فاليناكس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة العلنية عن الحالة في السودان، وبصفة خاصة في دارفور، وهي مسألة تثير قلق المجتمع الدولي نظرا لانعكاساتها الأمنية والإنسانية على المنطقة الأفريقية بنطاقها الأوسع.

وتؤيد اليونان بالكامل البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الاتحادي للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن التوقيع على اتفاق السلام بين حكومة السودان وجيش/حركة تحرير السودان، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ في أبوجا، يشكل خطوة كبيرة جدا إلى الأمام، ونأمل أن يولد زخما جديدا في دارفور وأن يمثل بداية لإنهاء الحالة الإنسانية المؤسفة فيها.

إن الاتفاق في أبوجا يجسد تصميم أفريقيا على حل مشاكلها بطريقة جماعية وفعالة وبالتعاون مع شركائها الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالاتحاد الأفريقي وبحكومتكم، السيد الرئيس، باعتبارها رئيسا للاتحاد الأفريقي، وبحكومة نيجيريا، وبطبيعة الحال برئيس مفاوضي الاتحاد الأفريقي، السيد سليم أحمد سليم وفريقه، على جهود الوساطة التي لم تكل من أجل تحقيق النتائج الإيجابية لمحادثات أبوجا. ويستحق الثناء أيضا الشركاء الدوليون للاتحاد الأفريقي، كالاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، من بين أطراف أخرى، على الانخراط الفعال في عملية أبوجا خلال الأعوام القليلة الماضية.

ومما يؤسف له حقا أن الفصائل الأصغر في حركة تحرير السودان رفضت التوقيع على الاتفاق. ونحن نحث تلك الأطراف على التغلب على مصاعبها والانضمام إلى الاتفاق. ويحدونا الأمل أن تدرك سريعا بأن مصلحتها تستدعي الموافقة على الاتفاق الذي اقترحه الاتحاد الأفريقي لصالح شعبها.

إن الاختراق الذي حققته محادثات أبوجا لا يتيح للمجتمع الدولي أن يشعر بالرضا. فمن المرجح أن يكون تنفيذ الاتفاق أكثر صعوبة من التوقيع عليه. وينبغي الالتزام الدقيق بالأطر الزمنية لكي يتسنى لعملية التنفيذ أن تمضي قدما بصورة سلسة قدر المستطاع.

ولكن، في الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نعرب عن بالغ قلقنا إزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية. فالعملية الإنسانية التي شرع فيها في دارفور أواخر عام ٢٠٠٣ – وهي أكبر عملية إنسانية في العالم، وكانت حتى الآن فعالة إلى حد كبير – تتعرض الآن للخطر بسبب زيادة انعدام الأمن ونقص الأموال.

وفي ضوء تلك الحقائق، سيكون من الأمور الحيوية أن نتصدى للمسائل الأساسية التالية خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

إن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أبوجا لا يمكن تنفيذه بدون حضور دولي قوي في الميدان لرصد امتثال الطرفين للاتفاق. وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لم تدخر جهدا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في دارفور في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وبالتالي، من الأهمية بمكان أن يتم تعزيز البعثة الأفريقية نظرا لأن دورها في تنفيذ الاتفاق سيكون بالغ الأهمية.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قد وفر الدعم في مجالات التخطيط والمساعدات التقنية والمالية والمعدات للمكون العسكري وعنصر الشرطة في البعثة الأفريقية في السودان، وأكد على استعداده لمواصلة ذلك الدعم. وقد ساهمت اليونان في تلك الجهود في حدود قدراتها وستستمر في تقديم هذا الدعم.

وبعد أن تم التوصل إلى الاتفاق في أبوجا، أصبح أمرا أساسيا الآن، أكثر من أي وقت مضى، التعجيل في التخطيط لوضع الخوذ الزرق على رأس البعثة الأفريقية في السودان. وفي هذا السياق، نتطلع إلى المناقشات في مجلس الأمن والانتهاء السريع من وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة. ونعتقد أنه بنهاية هذا العام ستكون هناك بعثة تابعة للأمم المتحدة جاهزة لتولي المهمة من البعثة الأفريقية لأن مثل تلك البعثة هي الخيار الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار والأمن المستدامين في دارفور على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى إرسال بعثة التقييم الفنية المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى دارفور على وجه السرعة.

إن تدهور الحالة الإنسانية لا بد من التصدي له. وفي ذلك الصدد، فإن القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية ينبغي إزالتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة المساعدات الإنسانية لدارفور، وفي هذا المجال، فإن اليونان تعكف على دراسة أفضل السبل للقيام بذلك.

إن حالة التوتر والاضطراب على الحدود بين السودان وتشاد ينبغي إيجاد حل لها على أساس اتفاق طرابلس. وبدون التصدي لها، فإن هذه المشكلة قد تكون لها عواقب خطيرة على الحالة الإنسانية في المنطقة بأسرها.

وأخيرا، تعرب اليونان عن التزامها، سواء بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وعضوا غير دائم في مجلس الأمن، بدعم التنفيذ الفعال للاتفاق الذي تم التوصل إليه في أبوجا،

بما في ذلك من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) التي ترأسها اليونان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للنائب الأقدم لوزير خارجية اليابان الموقر، السيد ياسوهيسا شيوزاكي.

السيد شيوزاكي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة وتوجيه مداولاتنا.

تثني اليابان على حكومة السودان وفصيل ميناوي لحركة تحرير السودان على قرارهما الشجاع بالتوقيع على اتفاق أبوجا للسلام. وأود أن أحيي الجهود الدبلوماسية التي بذلها الاتحاد الأفريقي، بقيادة رئيس الوسطاء سالم سالم، وجهود رؤساء الدول الأفريقية، بمن فيهم رئيس جمهورية الكونغو ساسو نغيسو ورئيس نيجيريا أوباسانجو، والشركاء الدوليون، وبخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

يشكل اتفاق أبوجا للسلام خطوة إضافية لتوطيد السلام في دارفور. ونناشد الفصائل المتبقية لحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة أن تنضم إلى الاتفاق بسرعة، ونحث جميع الأطراف على الالتزام المخلص بتنفيذه.

لقد زرت السودان بنفسي في شباط/ فبراير من هذا العام. ورغم أن الزيارة كانت قصيرة، قمت بزيارة جوبا، وقضيت ليلة في رومبيك في جنوب السودان وشهدت بنفسي وضع تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب. وكان انطباعي أثناء الزيارة أنه، رغم التحديات المختلفة، فقد أحرز تقدم بطيء ولكن مطرد في تنفيذ اتفاق السلام الشامل عن طريق الجهود المنسقة بصورة جيدة من جانب الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. وإذا كان بإمكاننا أن نفعل ذلك في العملية بين الشمال والجنوب، فلماذا لا نفعله في دارفور؟ لذلك آمل أملا قويا أن ينفذ اتفاق أبوجا للسلام في أقرب وقت ممكن بالتزام قوي من الأطراف.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن رئيس الوزراء الياباني كويزومي أنهى من فوره رحلة ناجحة إلى أفريقيا في بداية هذا الشهر. وهذه كانت أول زيارة يقوم بها رئيس الوزراء الياباني إلى مقر الاتحاد الأفريقي. ولئن كنا نحيي الجهود المتفانية التي بذلها حفظة السلام الأفارقة، فإننا نسلم بصورة تامة بالحاجة إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بغية تحسين الحالة الأمنية في المنطقة. وأعلن رئيس الوزراء كويزومي خلال رحلته عن تقديم مساعدة أكبر إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، تصل إلى حوالي ٨,٧ مليون دولار، لدعم أنشطتها. ونأمل أن تساهم هذه المساعدة الإضافية في تقوية البعثة.

إن موافقة حكومة السودان مطلوبة من أجل الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور. لذلك تثني اليابان على رد حكومة السودان الأخير الذي كان أكثر ايجابية في هذا الصدد. ويحدونا الأمل في إيفاد بعثة تقييم مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدون أي تأخير. وتتوقع اليابان، بعد انجاز اتفاق السلام، التعجيل بالنظر في نشر عملية لحفظ السلام في دارفور.

ويساور اليابان قلق شديد إزاء تدهور الحالة الإنسانية في دارفور منذ بداية هذا العام. وثمة عاملان لا غنى عنهما في هذا الأمر. الأول هو تعاون الحكومة السودانية في تيسير الأنشطة الإنسانية، والثاني هو تمويل تلك الأنشطة. ويسعدني أن أبلغ بأن رئيس الوزراء كويزومي، خلال زيارته الأخيرة إلى أفريقيا، أعلن أيضا عن تخصيص مساعدة إنسانية إضافية تبلغ ١٠ ملايين دولار. وستواصل حكومتنا

تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة لتخفيف المعاناة الإنسانية في دارفور.

علاوة على ذلك، وحيث أن للعلاقات بين تشاد والسودان أثرا كبيرا على الحالة في دارفور، فإننا نأمل أيضا أن تبذل كلتا الحكومتين كل ما بوسعهما لتحسين علاقاقهما عن طريق الامتثال لإعلان طرابلس وتنفيذه.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد مرة أخرى على عزم اليابان المستمر على تقديم المساعدة من أجل توطيد السلام في دارفور، وفي السودان بأسره، في ضوء التوقيع على اتفاق السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية الأرجنتين الموقر، السيد روبرتو غارسيا موريتان.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أعرب عن شكري على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. وإن مستوى جلسة مجلس الأمن هذه يدل بوضوح على الأهمية التي توليها هذه الهيئة لمسألة دارفور.

بعد مفاوضات مطولة ومكثفة في عملية أبوجا، نتشاطر اليوم بعض التفاؤل بشأن التوقيع على اتفاق السلام بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان. ونحن نرحب بهذا النجاح ونشيد بالجهود التي بذلها الطرفان في تحقيقه، وكذلك بجهود كل الذين شاركوا بنشاط في العملية. إلا أننا نعتقد أن تحقيق السلام والمصالحة حقا في دارفور يتطلب أن تكون هذه العملية ذات تمثيل شامل ومناسب. وبهذا نشجع الأطراف التي لم تنضم بعد إلى اتفاق السلام على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن دون شروط مسبقة.

الآن بدأت مرحلة جديدة لعملية السلام في دارفور. وسيكون من الضروري تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لضمان أن توفر لها الموارد المناسبة لتهيئة ظروف أمنية ملائمة في الميدان، وتوفير الحماية الفعالة للسكان المدنيين والمساعدة على تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه – كل هذا من دون مساس بالأنشطة الموازية التي يضطلع بها هذا المجلس للبدء بالتخطيط لعملية الأمم المتحدة في دارفور، التي ينبغي أن تبدأ دون مزيد من التأخير.

وفي هذا الصدد، نناشد حكومة السودان أن تيسر الاضطلاع ببعثة التقييم الفنية في الميدان، لأنها ضرورية لإكمال التحليل التحضيري للبعثة المستقبلية. ونود أن نطمئنكم، السيد الرئيس، على أن وفدنا مستعد تماما للعمل فورا لانجاز هذا العمل التحضيري بسرعة. وفي هذا الصدد، سننظر باهتمام شديد في مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة في هذا الشأن.

ما فتئ شعب دارفور يعاني فترة طويلة جدا. وبلاياه لا تحصى. ومن مسؤوليتنا أن نعمل على تحسين مستوى حياته. لذا فإننا بحاجة إلى تقديم استجابة ملحة وعملية للحالة الإنسانية الخطيرة المستمرة في دارفور. وأن يوجه أنشطتنا ينبغي هدف واحد: تقديم الإغاثة للتخفيف من معاناة مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء الذين يعيشون أكثر المعاناة إيلاما نتيجة للصراع المسلح. ويجب على الأطراف أن تمتنع عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تفضي إلى انتهاك وقف إطلاق النار ويجب أن توقف الهجمات فورا. ويجب على حكومة السودان أن تيسر أيضا وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين وأن تزيل كل العقبات من طريق العاملين في المجال الإنساني.

وينبغي التذكير أيضا بأن الحكومة لديها التزام غير مشروط بحماية سكانها. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة، لا في هذه الأزمة فحسب وإنما أيضا

في المهمات المستقبلية لإعادة الإعمار والتنمية. وكلنا لدينا التزامات يجب أن نحترمها.

إن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في ٥ أيار/مايو يوفر بلا شك فرصة لتحقيق السلام في دارفور. ويجب أن نبذل جهودنا بلا كلل لضمان تحقيق السلام بصورة فعالة.

وستتطلب المرحلة الجديدة من التنفيذ، التي ستكون بلا شك أكثر صعوبة من المرحلة السابقة، الالتزام المستدام من جانب جميع العوامل الفاعلة المشاركة في العملية. ونحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتهم، ونحث المجتمع الدولي في مجموعه على تجديد التزامه بقضية السلام في دارفور، مما سيؤدي بدون شك إلى أحوال معيشية أفضل وأكثر كرامة للسكان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على الطريقة الفعالة التي يدير بها بلدكم أعمال مجلس الأمن هذا الشهر.

تفيد المعلومات المقدمة من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن ما يزيد على ١٨٠ ٠٠٠ شخص قد ماتوا في دارفور منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، نتيجة للأعمال الوحشية وسوء التغذية والأمراض. ويقدر، علاوة على ذلك، أن ما يقرب من مليونين من الأشخاص قد شردوا إلى مخيمات لاجئين مكتظة بالأفراد وغير صحية، وأن ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في ظل أحوال بالغة القسوة في تشاد.

وتقدر منظمات المساعدة الإنسانية وكذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص قد ماتوا كل شهر في دارفور منذ بداية هذا العام.

وإزاء هذه الكارثة الإنسانية المترامية الأبعاد، ترحب بيرو باتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في ١٥ أيار/مايو في أبوجا بين حكومة الوحدة الوطنية في السودان وحركة تحرير السودان. ونهنئ الاتحاد الأفريقي وجميع البلدان المعنية التي ساعدت في وضع الصيغة النهائية لهذا الاتفاق. ونأمل أن يتم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في أبوجا بدون إبطاء. إلا أنه يتعين، لكي يحدث ذلك، أن يكون اتفاق أبوجا شاملا. ولا بد أن نكفل أن تصبح المجموعات الأخرى، مثل حركة العدل والمساواة وفصيل الأقلية في حركة تحرير السودان أطرافا في الاتفاق، لضمان وجود وقف إطلاق نار فعلي.

ويجب تعزيز اتفاق أبوجا على سبيل الاستعجال. ولذلك السبب، نرى أنه ينبغي أن يقوم المجلس بأربع مهام عاجلة.

وتتعلق المهمة الأولى بالمسألة الإنسانية. ومن رأي بيرو أن عدم توفر المساعدة الإنسانية يعني فقدان الأرواح البشرية. وتحتاج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، مثل برنامج الأغذية العالمي، ضمن هيئات متخصصة أخرى، إلى دعم عاجل كي يتسنى لها تزويد السكان بالأغذية والمياه والأدوية. ويقدر أنه سيلزم توفير ما يقرب من ٩٠ مليون دولار لتمويل برامج المساعدة الإنسانية.

والمهمة الثانية التي تواجه المجلس تتعلق بالأمن. ويجب، بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية، أن نعزز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وهذه مسألة ذات أهمية حيوية لأنه لم يتم، لسوء الطالع، التقييد بحالات وقف إطلاق النار السابقة. ويجب أن نحول دون حدوث هذه الحالة مرة أخرى، ودون اندلاع الصراع من جديد، نظرا بصفة خاصة لانعدام الثقة العميق بين الأطراف على أرض الواقع.

وتتعلق المهمة الثالثة بالقيام على سبيل الاستعجال بإرسال بعثة تقنية للأمم المتحدة إلى السودان لتقييم الحالة، بغية تأمين اشتراك قوة للسلام تابعة للأمم المتحدة.

وتتمثل المهمة الرابعة في نشر عملية للأمم المتحدة للسلام في دارفور. ونرى، بغية بلوغ هذه الغاية، أنه ينبغي أن يبدأ فورا التخطيط للتحويل إلى عملية السلام، على أن تكون لها ولاية أقوى تتركز على حماية المدنيين، وقدرة أفضل، وقوة أكثر قدرة على التحرك وعلى الردع. وسيكون الهدف الرئيسي لهذه البعثة هو تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام، وتأمين الحماية في المقام الأول للسكان المدنيين.

ولا يخامرني شك الآن، بعد توقيع اتفاق السلام في أبوجا، في أن حكومة الوحدة الوطنية في السودان ستتعاون في نشر قوة الأمم المتحدة في دارفور. ولا شك لدي أيضا في أن حكومة السودان ستبذل قصاراها لوقف الهجمات على أفراد الأمم المتحدة، وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وموظفي المساعدة الإنسانية في مخيمات المشردين.

وتؤيد بيرو مشروع البيان الرئاسي الذي يدعم اتفاق أبوجا للسلام؛ ويطالب بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وتعزيز التخطيط لعملية للأمم المتحدة في دارفور، ويعرب عن عميق القلق إزاء تردي الحالة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل قطر.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، نجتمع اليوم في أعقاب مرحلة تاريخية هامة كانت ثمرة لجهود مشتركة من عدة أطراف إقليمية ودولية أسهمت في إطفاء نار الصراع الذي عصف بدارفور لعدة سنوات، ونود أن نتوجه بالشكر إلى الاتحاد الأفريقي، والوساطة التي قام بها فخامة الرئيس النيجيري أوباسانجو، وفخامة الرئيس الكونغولي ساسو نغيسو، وكذلك جهود مبعوث الاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم، ونثني على مرونة حكومة الوحدة الوطنية للسودان وتعاون باقي أطراف النزاع في دارفور، لقد أدى هذا إلى توقيع اتفاق السلام في أبوجا الذي يؤيده ونأمل أن يكتمل بتوقيع الأطراف الأخرى. كما نخص بالذكر جهود الأمم المتحدة والجامعة العربية والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي والدول الراعية لمسيرة السلام في دارفور، مما يؤكد أن الدبلوماسية هي أفضل أسلوب لحل الصراعات المزمنة التي يستعصي على السلاح والعنف إيجاد حل لها.

إن الإنجاز الذي تحقق بعد هذا الجهد المشترك، يعد خطوة أولى لبسط الأمن والسلام في دارفور والسودان ككل، مما يحتم على أطراف الاتفاق كافة اتخاذ الخطوات الباقية لإنجاحه وجعله حقيقة ملموسة على أرض الواقع، وإدراكها بأن مصالحها مترابطة بحيث أن من مصلحة كل طرف المحافظة على الاستقرار كما هي مصلحة الطرف الآخر تماما.

ومن أجل اكتمال النجاح المحقق، فإن الأمر يتطلب تحلي الجميع بروح المسؤولية ولا سيما الأطراف التي لم توقع على اتفاق السلام. ومجلسنا الموقر تقع على عاتقه مسؤولية ممارسة الضغوط الكفيلة بإيصال رسالة واضحة إلى تلك الأطراف بأن تنضم إلى مسيرة السلام وتمتنع عن تقويضه.

إن أزمة دارفور هي أزمة الإنسانية بالدرجة الأولى، والذي يدفع ثمن الصراع هو المدنيون ولا سيما النساء والأطفال. ورغم قناعتنا بأن تلك مسؤولية وطنية في المقام الأول، إلا أن المجتمع الدولي تقع عليه أيضا مسؤولية الوفاء بالالتزامات المتمثلة في استمرار تدفق المساعدات وعدم تقليصها، وتنفيذ الوعود بتقديم الدعم والموارد التي سبق التعهد بها، لتوطيد الاستقرار والأمن والسلام، من أجل إعادة البناء وضمان عودة النازحين والمشردين طواعية إلى ديارهم.

وقد يتطلب الأمر كذلك إسناد دور حيوي في هذا الجانب إلى لجنة بناء السلام، بالتنسيق مع حكومة الوحدة الوطنية.

إن روح المسؤولية التي تحلت بها حكومة الوحدة الوطنية في السودان لهي خير دليل على الرغبة الصادقة في حل أزمة دارفور، الأمر الذي يحتم المحافظة على استمرار هذه الروح التعاونية. لذا نرى أنه من الأهمية أن يعمل مجلس الأمن مع هذه الحكومة على أساس احترام سيادتها من أجل ضمان الحصول على موافقتها وتعاونها في مسألة توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لتشمل دارفور أيضا.

وفي الختام نود أن نجدد ثناءنا على الجهود التي بذلتها وتبذلها قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور، بالرغم من الإمكانيات المحدودة المتاحة لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سلوفاكيا.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نود في البداية أن نرحب بتوقيع اتفاق دارفور للسلام في أبوجا، الأمر الذي نرى أنه سيؤدي إلى استعادة السلم والأمن وإنهاء معاناة سكان دارفور. وتشيد سلوفاكيا بالدور الأساسي الأهمية للاتحاد الأفريقي، ولا سيما جهود الوساطة الدؤوبة التي يقوم بها السيد سالم سالم من أجل الوصول بمحادثات أبوجا إلى نتيجة إيجابية. ونقدر الدعم الذي يقدمه كل الشركاء الدوليين للمفاوضات واشتراكهم الدبلوماسي النشط ومساهمتهم فيها.

ونشيد كذلك بالمرونة والنهج المسؤول اللذين تحلت بهما حكومة السودان وحركة تحرير السودان في المرحلة النهائية للمفاوضات في أبوجا.

ونطلب إلى كل الأطراف في دارفور أن تغتنم نافذة الفرصة هذه للوصول إلى سلام دائم ومستدام في دارفور. ونشجع، في ذلك الصدد، كل الحركات في دارفور التي لم تنضم بعد إلى اتفاق السلام على أن تفعل ذلك، وعلى أن تبدأ تنفيذه على أرض الواقع على سبيل الاستعجال.

ويجب، لكي يتسنى تقديم الدعم والمساعدة الفعالين لتنفيذ اتفاق السلام، أن يتم تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور وتعزيز قدراتها التشغيلية بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لها مواكبة الحالة البالغة التعقيد على أرض الواقع.

ونشيد بالدور الذي تضطلع به حتى الآن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة ونثني على ما تقدمه من مساهمات. إلا أننا نرى أن الانتشار الحالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ليس كافيا، وأن تحويلها إلى بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام هو الخيار الممكن الوحيد. ومن الأهمية الحيوية أن تقوم بعثة التقييم التقني المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الموفدة إلى دارفور بزيارة المنطقة بدون إبطاء لبدء الأعمال التحضيرية لعملية التحويل.

وأخيرا وليس آخرا، من الأهمية الأساسية أن يقوم المجتمع الدولي، بالتعاون مع حكومة السودان، بمعالجة الحالة الإنسانية الخطرة في دارفور. وينبغي أن تسمح حكومة السودان بإمكانية وصول المساعدة الإنسانية بدون عائق، وإزالة أي عقبات تحول دول توصيل المعونة الإنسانية. ونقدر الالتزامات التي اضطلع بها المجتمع الدولي حتى الآن لتوفير التمويل اللازم.

وأخيرا، نشكر وفد الولايات المتحدة على إعداد مشروع القرار بشأن السودان، ونشكر كذلك وفدي الكونغو والمملكة المتحدة على عرض مشروع البيان الرئاسي بشأن السودان. ونؤيد اعتماده.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل غانا.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم، سيدي

وأنتم تقومون، بصفتكم وزير خارجية بلد أفريقي شقيق، بترأس هذه الجلسة. ويسعدنا أيضا أن نشارك المتكلمين الآخرين الترحيب بوزراء الخارجية وكبار الشخصيات الآخرين الموجودين هنا بعد ظهر اليوم. ونشكرهم على هذه البادرة النبيلة القيمة فيما يتعلق بدعم عملية السلام في دارفور.

وأود، في الوقت نفسه، أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن خالص اعتذار وزير خارجية غانا عن عدم تمكنه من المشاركة في هذه الجلسة نظرا لقصر الوقت منذ إعلامه بها والتزاماته السابقة. إلا أن غانا تقدر عميق التقدير أهمية هذه الجلسة، التي تعرب عن الدعم الحاسم الأهمية لاتفاقات أبوجا للسلام. ولهذا نأمل في أن تتجلى نتيجة جلسة اليوم في زيادة وحدة هدف المجتمع الدولي وزيادة قوة عزمه على أن ينهي على سبيل الاستعجال المعاناة الإنسانية التي لا تطاق الحاصلة في دارفور.

وينبغي، في المقام الأول، أن تؤدي هذه الجلسة إلى زيادة التفاهم والتعاون بين حكومة السودان والمجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين في دارفور. ويجب أن يعود السودان إلى تبؤ مكانه كقوة للتغيير الإيجابي في أفريقيا. والسودان يستحق كل دعم وتشجيع للقيام بذلك.

ومن المناسب جدا في هذه المناسبة أن أشيد إشادة خاصة بالعديد من القادة والشخصيات البارزة الذين ساعدوا بنشاط في التوصل إلى اتفاقات أبوجا. وندين بالامتنان بصفة خاصة للسيد أولوسيغون أوبسانجو رئيس نيجيريا، البلد المضيف لمحادثات السلام بين الطوائف السودانية؛ والسيد دينيس ساسو - نغوسو رئيس جمهورية الكونغو، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي؛ والسيد سالم أحمد سالم، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى دارفور ورئيس الوسطاء؛ وأخيرا وليس آخرا، الرعاة الدوليين من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة كبيرة من مقدمي الدعم الآخرين الذين يشاطروننا الفخر بنجاحنا.

ونهنئ أيضا حكومة السودان والفصيل الأكبر من جيش تحرير السودان على توقيع الاتفاقات. ونحث الفصائل التي لم توقع على الاتفاق على أن تغتنم الفرصة كي تصبح طرفا في حل الأزمة الحاصلة في دارفور، بدلا من أن تظل عائقا لهذا الحل. ومن الواضح أن الفصائل التي ما زالت تؤمن بالحل العسكري، بدلا من التسوية التفاوضية للمشكلة، يخدعون أنفسهم ليس إلا.

ويدل توقيع اتفاقات أبوجا للسلام بحق على إمكانية حدوث بداية جديدة لا لسكان دارفور فحسب، وإنما أيضا لكل السودانيين في واقع الحال. ومع ذلك، فإن توقيع الاتفاقات، كما أوضح مرارا وتكرارا، ليس إلا نقطة انطلاق لإحراز المزيد من التقدم.

وينبغي لنا، رغم صعوبة المفاوضات وطولها، أن نستعد لمهمة تنفيذ الاتفاقات التي هي أكثر صعوبة. ونتشاطر الرأي القائل بأنه لا يمكن معالجة الأسباب الجذرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصراع إلا عن طريق التنفيذ الأمين والفعال لتلك الاتفاقات.

ومن واجب الحكومة السودانية والشعب السوداني الآن أن يعطيا هذه الاتفاقات معنى عمليا، بالعمل مع المجتمع الدولي لتغيير بلدهما إلى وضع أفضل وجعل الحياة جديرة بأن يعيشها المرء للجميع. وما برحت الاتصالات الأخيرة بين حكومة السودان والمسؤولين في الأمم المتحدة مصدر تشجيع كبير لبلدي. والواقع أن اشتراك الوفد السوداني في هذه الجلسة دلالة قوية على تعاظم الثقة بين السلطات السودانية ونظهرائها الدوليين.

ونرى أنه يجب على الأطراف في اتفاقات أبوجا، بعد أن اتخذت هذه الخطوة الضخمة، أن تظل متقيدة بالتزاماتها، وأن تبدي العزم الذي يليق بقادة يضعون بحق مصالح شعبهم نصب أعينهم. وتأمل غانا أن تؤدي بعثة مجلس الأمن إلى السودان في الشهر القادم إلى تعزيز الثقة فضلا عن الشراكة المتزايدة بين هذا المجلس وحكومة السودان.

وإننا إذ نرحب باتفاقات أبوجا، ينبغي لنا أن ندرك أنه لم يوقع عليها إلا حكومة السودان والفصيل الأكبر في جيش التحرير السوداني. وما زال الفصيل الأصغر في جيش التحرير السوداني وحركة العدل والمساواة خارج نطاق عملية السلام. ولهذا، ينبغي أن يمارس المجتمع الدولي الضغط وأن يبذل جهودا مضنية لإدخال كل الأطراف والمجموعات المهتمة بالموضوع في إطار السلام. وهذا السبيل وحده هو الذي سيتيح الفرصة للحوار والمصالحة بين الدارفوريين اللذين يشكلان مكونا حاسم الأهمية في عملية السلام الشاملة في دارفور.

ويرى وفدي أن الدليل المبكر على إمكانية استمرار هذه الاتفاقات – بل وعائدها الأول هو التحسن السريع في الحالة الإنسانية على أرض الواقع. وقد أحطنا علما بأنه لم يتم التعهد للأمم المتحدة حتى الآن إلا بما يقارب من ٢٠ في المائة من المبلغ اللازم الذي يصل إلى ٦٤٨ مليونا من الدولارات. وتحتاج الوكالات الإنسانية إلى التمويل كي يتسنى لها الوصول إلى المزيد من المحتاجين.

ومن رأي غانا كذلك، أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير محددة نحو تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان استباقا لتحويلها إلى عملية موسعة للأمم المتحدة، يوجد بها اشتراك وطابع أفريقيان أكبر. ولهذا، نؤيد القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر إعلان التبرعات الذي يخطط له الأمين العام؛ ونتطلع إلى حدوث استجابة سخية في هذا الشأن.

وتمثل بعثة التقييم التقني المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جزءا أساسيا من عملية التحول تلك؛ ونحث حكومة السودان على احتضانها كشريك في السعي إلى تحقيق السلام. ومن شأن الثقة والتعاون أن يخدما قضية السلام أكثر من عدم الثقة والمواجهة. ولقد تم استثمار الكثير من الوقت والطاقة والموارد فيما يتعلق بهذه الأزمة، لأن من مصلحتنا جميعا أن نحقق الكرامة والأمن للإنسانية.

وينبغي للمجتمع الدولي عامة والأمم المتحدة خاصة، أن يقوما، بالشراكة مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي، برصد عملية تنفيذ اتفاقات أبوجا والمشاركة فيها بنشاط. وينبغي أيضا أن ينهض هذا المجلس أيضا بمسؤولياته بعدم التردد في مساءلة من ينتهكون هذه الاتفاقات أو يعوقون تنفيذها على نحو سلس وفعال.

وأخيرا، نشكر وفد الولايات المتحدة على إعداد مشروع القرار الذي نؤيده كل التأييد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أورسولا بلاسنيك، الوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية في النمسا.

السيدة بلاسنيك (النمسا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يمثل التوقيع على اتفاق السلام في دارفور، يوم الجمعة الماضي، خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لدارفور، وبالنسبة للسودان وبالنسبة للقارة الأفريقية بأسرها. وخلال العملية، أيد الاتحاد الأوربي تأييدا تاما جهود الاتحاد الأفريقي. وفي الاجتماع الوزاري الثلاثي السادس بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، الذي عقد أمس في جنيف، اتفقنا بشأن بلاغ ختامي مشترك. واعترفنا بان اتفاق السلام في دارفور

يمهد الطريق أمام تحسين الحالة الإنسانية والأمنية بسرعة على ارض الواقع، بما في ذلك حماية السكان المدنيين، وإيصال المساعدة الإنسانية في المنطقة بدون إعاقة. وأعربنا عن التقدير للاتحاد الأفريقي ولنيجريا على جهودهما، فضلا عن تقديرنا للمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه للاتحاد الأفريقي خلال عملية المفاوضات.

وأود أن أركز على أربعة جوانب يعتبرها الاتحاد الأوروبي أساسية في ما يتعلق باتفاق السلام في دارفور وشاركها في ذلك بشكل واسع الاجتماع الأفريقي الوزاري الثلاثي خلال المحادثات التي جرت في جنيف أمس.

أولا، من الأهمية القصوى بالنسبة لجميع أطراف الصراع أن تؤيد اتفاق السلام في دارفور. ونناشد مناشدة قوية حركة العدل والمساواة وفصيل جيش/حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد التوقيع على الاتفاق قبل الموعد المحدد للاجتماع المقبل لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي من المتوقع حاليا أن يعقد في ١٥ أيار/مايو. ويتحمل قادة هاتين الحركتين مسؤولية تاريخية عن الإسهام في تأمين السلام في دارفور. وفي الأجل الطويل، نتطلع أيضا إلى ما يمكن أن يوفره الحوار الشامل لجميع الأطراف في دارفور المزمع إجراؤه في ذلك الصدد.

ثانيا، وكما قال السيدميناوي في حفل التوقيع في أبوجا يوم الجمعة الماضي، فان هدف اتفاق السلام في دارفور هو إحلال السلام على ارض الواقع، وليس على الورق فحسب. والاتحاد الأوروبي يذكّر جميع الأطراف في الصراع بمسؤوليتها عن تنفيذ جميع أحكام اتفاق السلام في دارفور بحسن نية وبشكل كامل. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد من جديد على تأييد الاتحاد الأوروبي للاستخدام الكامل للتدابير المحددة في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) ضد الذي يعوقون عملية السلام.

ثالثا، تقوم حاجة عاجلة إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بغية تمكينها من الاضطلاع الكامل بالدور الحاسم الموكل إليها في تنفيذ اتفاق السلام في دارفور إلى أن يحين الوقت لتتمكن قوة للأمم المتحدة من تولي تلك الوظائف. ونؤيد تأييدا تاما أن يعقد الأمين العام والاتحاد الأفريقي في اقرب وقت ممكن مؤتمرا للتبرعات لدعم البعثة المعززة للاتحاد الأفريقي في السودان.

رابعا، يؤمن الاتحاد الأوروبي بان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أبوجا يفتح الطريق أمام إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور. ومن الحتمي أن تتخذ الخطوات التحضيرية اللازمة الآن بدون تأخير. والخطوة الرئيسية ضمن تلك الخطوات هي إرسال بعثة تقييم مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى منطقة دارفور للحصول على صورة واضحة لاحتياجات التخطيط. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى اقتراحات التخطيط المفصلة للأمين العام لعملية للأمم المتحدة في دارفور، ونشجعه على إجراء مشاورات مبكرة مع البلدان المحتمل أن تساهم بقوات في هذه العملية.

إن تأييد الاتحاد الأوروبي للاتحاد الأفريقي لن يتزعزع خلال الأشهر المقبلة. وقررنا مؤخرا أن نتبرع لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بمبلغ ٥٠ مليون يورو من مرفق إحلال السلام في أفريقيا، إضافة إلى مبلغ ١٦٢ مليون يورو تم تقديمه بالفعل. كما أننا على استعداد لمواصلة تقديم الدعم التقني والسوقي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وفضلا عن ذلك، تبرع الاتحاد الأوروبي مؤخرا بمبلغ ١٠٠ مليون يورو لصالح عناصر المعونة الإنسانية والإنعاش الأولي. ونحن على ثقة بان الشركاء الآخرين سيواصلون أيضا تقديم دعمهم القوي لعملية السلام في دارفور.

ويجب أن نصر على أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها الواردة في اتفاق السلام في دارفور. وتمثل الحوادث التي وقعت أمس في مخيم للأشخاص المشردين داخليا مجرد تذكرة أخرى بالمدى الذي وصلت إليه الحالة، وبان الحالة الإنسانية والأمنية بحاجة إلى تحسين عاجل. وبعد الأعوام البشعة للحرب وأعمال العنف، نتحمل مسؤولية تجاه سكان دارفور هي: منحهم الأمل وجعل السلام في دارفور واقعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أغنيس فان أردين - فان دير هوفن، وزيرة التعاون الإنمائي في هولندا.

السيدة فان أردين - فان دير هوفن (هولندا) (تكلمت بالانكليزية): إن هولندا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به من فوره الوزير النمساوي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

توصلنا أخيرا لاتفاق للسلام بشأن دارفور. وأود أن أشيد ببعض الأطراف التي كافحت بشكل دؤوب بغية التوصل إلى ذلك الاتفاق وهم: السيد سالم أحمد سالم وفريقه التابع للاتحاد الأفريقي، وأوباسانجو رئيس نيجريا، ونائب وزير خارجية الولايات المتحدة زوليك وهيلاري بن وزيرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. كما أود أن أهنئ الأطراف السودانية التي وقعت على اتفاق السلام في دارفور يوم الجمعة الماضي.

يمثل اتفاق السلام في دارفور معلما هاما. ولكن، في الوقت نفسه، اتفاق السلام هذا لا يشكل سوى جزء واحد من المشكلة. و لم توافق بعد جميع الأطراف المتنازعة. وينبغي للفصائل المتمردة التي لم توقع بعد على اتفاق أبوجا أن تفعل ذلك. وهناك اتفاق آخر- هو اتفاق السلام الشامل- بين الشمال والجنوب، يتعين تنفيذه أيضا.

وتتحمل الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية عن رفاه مواطنيها بالذات، ويتعين عليها أن تضمن بدون إعاقة إمكانية وصول منظمات تقديم المساعدة الإنسانية إلى مخيمات الأشخاص المشردين داخليا والى المحتاجين الآخرين.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية قائمة بذاتها. وتشمل تلك المسؤولية تقديم المزيد من المعونة في حالات الطوارئ لإبقاء الأشخاص المشردين على قيد الحياة. وفي الأسبوع الماضي، قدمت هولندا مبلغا آخر قدره ١٠ ملايين يورو لذلك الغرض. وأناشد جميع البلدان المساهمة الأخرى، داخل قاعة المجلس وخارجها، أن تدفع الأموال للوفاء بوعودها.

ويشكل توفير الأمن شرطا مسبقا لتحقيق التنمية وإعادة الإعمار. وفي وسع المجلس أن يساعد على جعل دارفور آمنة للتنمية بنشر قوة ذات بأس لحفظ السلام في المنطقة. وأناشد الحكومة السودانية السماح للأمم المتحدة ببدء العمل التخطيطي اللازم في دارفور خلال الأيام المقبلة.

ولكن قبل أن يصل ذوو الخوذ الزرق إلى الساحة، فان الرجال والنساء والأطفال في دارفور سيعولون في حمايتهم على بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. والاتحاد الأفريقي، بدوره، سيعول علينا، على المجتمع الدولي، لندعمه. وسيزداد عبء عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في الأجل القصير، بسبب المهام الإضافية الموكلة إليها في عملية السلام في دارفور، مثل ضمان السلام داخل مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وحولها ونزع سلاح الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى التي تعارض السلام. وستقدم هولندا مساهمة إضافية بمبلغ ١٥ مليون يورو للشركاء الأفارقة، الذي يمهدون الطريق ببسالة أمام بعثة للأمم المتحدة.

إن نـشر بعثـة للأمـم المتحـدة على أرض الواقـع يمثـل إشـارة قويـة حيـال الالتـزام الـدولي. ومـن الحيـوي أن تبلـغ أطراف اتفاق السـلام في دارفـور نتـائج المفاوضـات بالتفـصيل إلى سكان دارفـور في اقرب وقـت ممكـن. وإضـافة إلى ذلـك، لا بد من اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقـة، مثـل الـبرامج الـسريعة التـأثير وجهـود بنـاء القـدرات، بغيـة مـساعدة الأطـراف علـى تنفيذ التزاماتها. وبعـد اسـتعادة المـستوى الـلازم للأمـن، ينبغـي أن نبـدأ إعـادة الإعمـار فـورا. وبنـاء علـى طلـب الأطـراف، سـتترأس هولنـدا في عطلـة نهايـة هـذا الأسـبوع في أبوجـا اجتماعـاً لمجموعـة التنـسيق الأساسـية، الـتي سـتضم الأطـراف الـسودانية وممثلـي المجتمـع الـدولي. ونحـن لا نـضيع أي وقـت: ففـي أوائـل الـشهر القـادم سـتعقد في لاهـاي حلقـة دراسـية للتخطـيط لأنـشطة إعـادة البنـاء علـى المـدى القـصير والمـدى الطويـل علـى حـد سـواء. وفي أيلـول/سـبتمبر، وبعـد وضـع اللمسات النهائيـة لخطـة انتعـاش دارفـور، ستستـضيف هولنـدا مؤتمراً للمانحين لدعم هذه الخطط مالياً.

أخـيراً، فـإن كـسر حلقـة العنـف وإعـادة بنـاء إقلـيم دارفور أمر يتصل أيضاً بمصداقية مجلس الأمن والمجتمـع الـدولي برمته. فهل يمكننا أن نتغلب على اللامبـالاة الدوليـة وأن نغـير حياة من هم في أَمَسّ الحاجـة إلى ذلـك؟ وهـل يمكننـا، وعلـى أعلى المستويات الـسياسية، أن نُبْقِـي دارفـور والـسودان برمتـه نـصب أعيننـا، حـتى وإن احتلـت أزمـات أخـرى العنـاوين الرئيـسية علـى المـدى الطويـل؟ إن هولنـدا سـتبذل كـل جهـد ممكن لضمان أن يأتي الرد على هـذه الأسـئلة مـدوياً وواضـحاً "نعم، يمكننا".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمـة الآن لممثـل السودان.

السيد مانيس (الـسودان): الـسيد الـرئيس، اسمحـوا لي أن أنقل إليكم، اعتذار أخيكم وزيـر الخارجيـة لام أكـول، الذي لم يتمكن من الحضور لضيق الوقت.

ويطيـب لي ابتـداء، أن أعـرب عـن عميـق المـشاعر الأخوية الصادقة لرؤيتكم وأنتم تترأسون مجلس الأمـن اليـوم، كونكم من بلد أفريقي شقيق تربطه بالـسودان أواصـر الجـوار والقربى، علاوة على كونـه رئيسا للاتحاد الأفريقـي وروانـدا في تحقيق السلام في محادثات أبوجا. كما لا بـد لي أن أنتـهز هـذه الـسانحة لأثمـن دور الأمـم المتحـدة، ومجلـس الأمـن المـوقر وما فتئ يوليه من اهتمام بالأوضاع في السودان.

الآن، وبعـد أن وضـعت الحـرب اللعينـة أوزارهـا، وتوصلت الأطراف إلى هذا الاتفاق، لا بد لنـا أن نعـرب عـن عميق الامتنان وخالص العرفان لكل من ساهم في تحقيـق هـذا الإنجاز التاريخي في أبوجا، وفي مقدمة هؤلاء الاتحاد الأفريقـي الذي ظل موجودا على الأرض في دارفور بقواته، باذلا الغـالي والنفـيس مـن أجـل تعزيـز الأمـن والاسـتقرار، عـلاوة علـى جهوده المتصلة بالجوانب الإنسانية، وفـوق هـذا وذاك جهـوده المخلصة الصادقة على الصعيد السياسي الـتي قـادت إلى توقيـع الاتفاق. ونخص بالشكر هنا كبير الوسطاء الـسيد سـالم أحمـد سـالم، الـذي أبـرز عزيمـة وتـصميما منـذ أول يـوم اختـير فيـه كمبعوث للاتحـاد الأفريقـي في هـذه المهمـة الـتي كانـت أشـبه بالمـستحيلة بحكـم تباعـد المواقـف بـين الأطـراف في ذلـك الوقت.

ولا بـد لنـا أن نـزف أصـدق آيـات الـشكر والتقـدير لفخامة الرئيس أوليسيفون أوباسـنغو رئـيس نيجيريـا الاتحاديـة الـشقيقة علـى جهـوده الشخـصية، واستـضافة بـلاده لهـذه المحادثـات منـذ انطلاقهـا، وفخامـة الـرئيس دينـس ساسـو — نغيـسو رئـيس جمهوريـة الكونغـو والـرئيس الحـالي للاتحـاد الأفريقي. ففي حفل تسلم الـرئيس لرئاسـة الاتحـاد بـالخرطوم،

تعهد له الرئيس البشري بالتعاون الكامل من أجل تسوية عاجلة للأزمة في دارفور. وها هي الأيام تؤكد صدق ذلك الوعد.

والشكر موصول للشركاء الذين أدوا دورا فاعلا ي تقريب الشقة بين الأطراف للتوصل إلى هذا السلام، بجانب الدعم السخي الذي قدموه طيلة مسيرة المحادثات، وفي مقدمة هؤلاء الولايات المتحدة الأمريكية. ولا بد من الثناء أيضا على الدور الذي قامت به الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي وممثل الأمين العام في السودان، السيد يان برونك، وكل من قدم لنا يد العون سواء كان ذلك في أبوجا، أو على صعيد معالجة التداعيات الإنسانية والأمنية على الأرض في دارفور. وأحيي هنا إعلان وزيرة التعاون الدولي الهولندية باستضافة مؤتمر للمانحين في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وهذا الإعلان سيعزز الزخم الذي أحدثه اتفاق أبوجا للسلام.

ولا شك أن مجلسكم الموقر يذكر جيدا تلك الجلسة التاريخية التي استضاف فيها الراحل الدكتور جون قرنق، الرئيس السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان، والسيد نائب الرئيس علي عثمان محمد طه عقب التوقيع على اتفاق السلام في نيروبي، عندما أكد للمجلس يومها أن عقد السلام لن تكتمل حلقاته إلا بعد التوصل إلى تسوية سياسية لنزاع دارفور. ومن يومها، ظل هذا هو الهدف الاستراتيجي لحكومة السودان، إدراكا منها أنه هي المعنية قبل أي جهة أخرى بالإسراع في تحقيق التسوية السياسية، باعتبار أن السلام كلٌ لا يتجزأ. ولذلك، فإن المتابع لمسيرة المفاوضات في أبوجا منذ انطلاقها يدرك جيدا مدى جدية وحرص الحكومة على تحقيق هذا الهدف طيلة مشوار التفاوض.

وما فتئنا نكرر في مجلسكم الموقر هذا أن التسوية السياسية هي أم الحلول لأنها تعني استئصال جذور المشكلة ومسبباتها. ولذلك، ظلت هي الأولوية، ولكن، في ذات الوقت، كانت الحكومة تضطلع بجهود أخرى موازية على الصعيد الإنساني. ولا بد لنا هنا من أن نشير إلى مبادرات الحكومة الرامية إلى تسهيل العمل الإنساني وإيصاله، والاتفاقات القائمة بين الحكومة والأمم المتحدة في هذا الشأن، إلى جانب جهود أخرى على صعيد تحسين الأوضاع الأمنية وتهيئة ظروف العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، وجهودا أخرى حثيثة على صعيد ترميم النسيج الاجتماعي عبر مؤتمر الحوار الجامع لأبناء دارفور بغرض استعادة روح التعايش السلمي بين القبائل إلى ما كانت عليه في السابق.

إن ما تحقق من إنجاز في أبوجا لم يكن ليتحقق لولا صدق العزيمة من الأطراف والجهود الخالصة من الوسطاء والشركاء. وعليه، فإنني وباسم حكومة الوحدة الوطنية أؤكد لمجلسكم الموقر التزامنا التام بتطبيق كل ما تم الاتفاق عليه كاملا غير منقوص، وقد شرعت الحكومة بالفعل منذ الأمس في تطبيق بعض أحكام هذا الاتفاق. و لم يكن التوصل إلى هذا الاتفاق محض صدفة، بل جاء بشق الأنفس وبعد عنت ومشوار طويل من المثابرة والمقاربة في المفاوضات. ومن هنا، فإن التفريط فيه غير وارد البتة باعتبار أنه قد أسدل الستار على تلك الأزمة. وما نتطلع إليه من مجلسكم الموقر الآن هو أن تصدر عنه رسالة قوية لا تحتمل اللبس إلى الأطراف التي لم توقع للتحلي بروح المسؤولية ومراجعة مواقفها والتوقيع على الاتفاق دون أدنى تأخير، وأن تضع نصب أعينها معاناة المدنيين الأبرياء من أهل دارفور، فتجعل ذلك فوق المطالب الخلافية والمكاسب، فتلحق بقطار السلام من أجل أولئك؟

في ختام كلمتي، أود أن أؤكد على أمر هام، هو أن حكومة السودان لها صفحات مشرقة على صعيد التعاون مع الأمم المتحدة ومع مجلسكم الموقر هذا يقف دليلا أنه

فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن الطرفين هما اللذان بادرا وطلبا من مجلسكم الموقر إرسال بعثة لدعم تطبيق ذلك الاتفاق. والإنجاز التاريخي الذي تحقق في أبوجا لن يكتب لها النجاح إلا بتآزر ودعم المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلام الوليد وإعادة بناء ما دمرته الحرب وإعادة توطين النازحين واللاجئين، وإحياء تقاليد التعايش بين مكونات المجتمع الدارفوري. ونحن على ثقة تامة بأن المجتمع الدولي الذي وقف مع السودان إبان أزمة دارفور وأبعادها الإنسانية سيرافقنا وبنفس العزيمة وإرادة التعاون في رحلة البناء الحافلة بالتحديات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن نيجيريا في هذه المناقشة بشأن تقارير الأمين العام عن السودان. وأود أن أشكر المجلس على منحي الفرصة لكي أفعل ذلك.

يسر نيجيريا أن تلاحظ أن هذه الجلسة تنعقد برئاسة الكونغو، التي ترأس حاليا الاتحاد الأفريقي، وإزاء خلفية التقدم الهام المحرز في مفاوضات السلام في دارفور، التي يستضيفها بلدي منذ عام ٢٠٠٤.

والاتفاق بين الحكومة السودانية وحركة التحرير السودانية – أحد أطراف محادثات أبوجا – تاريخي لأسباب عديدة. فأولا، يمثل الاتفاق انتصار العزم والتصميم على مواجهة وتذليل مشكلات أساسية تفصل بين جميع الأطراف في الصراع الدائر في دارفور. وثانيا، يوفر الاتفاق جانبا جديدا من التعاون الحق، وبدونه فإن الثقة والائتمان الضروريين لالتئام الجراح العميقة ومصالحة المجتمعات المنقسمة، في دارفور خصوصا وفي السودان ككل، يظلان حلما بعيد المنال. وثالثا، يبين الاتفاق ما يمكن إنجازه عندما يتحد أعضاء المجتمع الدولي ويضمون قواهم مع القادة والمؤسسات الإقليمية بحثا عن السلام، والأمن، والاستقرار والتنمية.

واسمحوا لي أن أذكّر بدور الاتحاد الأفريقي، الذي قدم مبعوثه الخاص ورئيس المفاوضين في محادثات السلام بين السودانيين في أبوجا، السيد سالم أحمد سالم، إحاطتين إعلاميتين للمجلس بشأن وضع المفاوضات. وبيّن دور الاتحاد الأفريقي رغبة القادة الأفارقة، تمشيا مع الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، في اتباع حلول لحالات الصراع في القارة. ويفسر ذلك سبب ترحيب كل الأطراف، خلال العملية كلها، بالوساطة.

ونشيد أيضا بالأمين العام، الذي مكّن المنظمة، من خلال جهوده المبذولة وراء الكواليس، وتلك التي اضطلع بها ممثلوه، من مواصلة المشاركة في العملية بأسرها. ونشيد أيضا بمجلس الأمن على تشجيعه ودعمه، وبدونه ما كان لعزيمة المجتمع الدولي الواضحة أن تؤثر على المفاوضات. ونعتقد أن حضور ممثلي شركاء أفريقيا، بما فيهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا، قدم الزخم الإضافي الذي يسّر إحراز التقدم الهام الذي تم الاحتفاء به في حقل توقيع الاتفاق.

وتعتقد نيجيريا أنه ينبغي لنا أن نتطلع إلى ما وراء توقيع الاتفاق وإلى تنفيذه بإخلاص نصا وروحا. وسيتطلب ذلك اتخاذ خطوات عاجلة لتقديم تأكيدات – وخاصة لتلك الأطراف التي لم توقع – بأن الطريق صوب السلام والمصالحة للمنطقة التي يسودها الاضطراب يمكن سلوكها من خلال عملية تشارك فيها كل الأطراف.

ولا بد من إزالة الخوف من الغد من قلوب القادة والسكان المتضررين، وتشجيعهم على إبداء الإيمان بمستقبل السودان بوصفه بلدا ينعم بالسلم والوحدة والازدهار.

ونيجيريا، بدورها، واثقة بأن حكومة السودان ستبذل قصارى جهدها لإثبات خطأ أولئك الساخرين داخل البلد، وعلى وجه الخصوص، خارجه، الذين شككوا في قدرة القادة الأفريقيين على النهوض إلى مستوى التحديات المتمثلة في بناء الدولة في مجتمعات متعددة الأعراق والأديان.

إن للمجتمع الدولي دورا هاما يضطلع به في تلك العملية. والشراكة التي نجحت جدا في أبوجا، ينبغي تعزيزها ليتمكن أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، بالعمل على نحو وثيق مع الحكومة السودانية، من التصدي للتحديات الاجتماعية – الاقتصادية في دارفور. ولن يكفي شيء أقل مما يماثل مشروع مارشال لتعبئة المساعدة الدولية. وينبغي أن تكون هناك متابعة لمؤتمرات المانحين المعقودة بشأن السودان من خلال الوفاء بالتعهدات، حتى يمكن معالجة المشكلة الأساسية المتمثلة في التخلف الإنمائي في إقليم دارفور بصورة وافية. ونشيد بالاتحاد الأوروبي على تعهده بدفع مبلغ ١٠٠ مليون يورو في شكل مساهمة أولية لتنفيذ الاتفاق.

وهناك أيضا حاجة ماسة إلى ضمان الأمن لسكان دارفور. والجهد المتواضع الذي اضطلعت به بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي نجحت رغم كل المصاعب، في كسب قلوب وعقول السكان المعذبين، يجب أن يُستكمل بالنشر السريع لقوة كاملة للأمم المتحدة. وترى نيجيريا أن وجود هذه القوة الدولية من شأنه، بالتعاون الوثيق مع الخرطوم، تعزيز الشعور بالأمن لدى السكان على أرض الواقع. والخطوات التي اتخذها فعلا الأمين العام من أجل التزام حكومة السودان بذلك الأمر ينبغي أن تمضي طويلا نحو توفير هذا الضمان. وفي غضون ذلك، يجب الوفاء بالوعد بتقديم الدعم اللوجستي لمساعدة البعثة الأفريقية في السودان في الفترة الفاصلة قبل نشر قوة الأمم المتحدة بكاملها.

أخيرا، إن اتفاق دارفور للسلام يتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة لترسيخ عملية السلام والمصالحة في السودان بأسره. فقد أعلنت الأطراف في الاتفاق التزامها بإيجاد حل سياسي للمشكلة السودانية في إطار دستوري مضمون. دعونا نتحاشى الميل إلى رؤية دارفور من خلال منظور المصالح الفردية. بل ينبغي أن يظل الهدف الأكبر تحقيق ما هو أفضل للشعب السوداني بأكمله. ونيجيريا واثقة بأن مجلس الأمن، كما فعل في الماضي، سيبعث رسالة واضحة تعبر عن الاهتمام والانشغال مع الحكومة والشعب في السودان في ذلك الشأن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد لوران (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن التوقيع على اتفاق دارفور للسلام يمثل خطوة أساسية تجاه تحقيق السلام الدائم لأهل ذلك الإقليم. وتهنئ كندا الموقعين على الاتفاق باغتنامهم الفرصة المتاحة للسلام. ونشيد أيضا بالذين اختاروا الانضمام إلى اتفاق السلام. وكندا فخورة بأنها اضطلعت بدور دبلوماسي في العملية، في شراكة مع فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي.

ويمثل الاتفاق خاتمة ناجحة لعملية معقدة جدا، ويمثل كذلك بداية التزام كبير من المجتمع الدولي. إذ يوفر الاتفاق أساسا حيويا لتحقيق سلام دائم في دارفور وللوفاء باحتياجات سكانها. ويجب على الأطراف العمل معا لوضع حد للعنف والإفلات من العقاب في دارفور.

ويجب أن تلتزم بحماية المدنيين وضمان الوصول الآمن وغير المعاق للإغاثة الإنسانية إلى السكان المحتاجين، ويجب عليها تنفيذ الاتفاق – ترجمة الأقوال إلى أفعال – والشروع في عملية المصالحة المعقدة.

(واصل كلامه بالانكليزية)

إنني أخاطب المجلس اليوم لأقول إن كندا تدعم تماما جهود الأطراف والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الرامية إلى تسوية الصراع. وقد اضطلعنا مع شركائنا على الصعيد الدولي بدور رائد في مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

وبالتوقيع على اتفاق السلام، ينبثق أمل جديد لشعب دارفور والسودان بأسره. وينبغي الآن تمكين النازحين من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة. ولابد من اتخاذ تدابير خاصة للقضاء على العنف الجنسي. ويجب أن تشارك النساء مشاركة كاملة في إقرار السلام. ويتعين إيلاء الاهتمام لإعادة التأهيل والمصالحة والتنمية المستدامة. ويلزمنا، كندا وشركاؤنا في المجتمع الدولي، على المدى القصير أن نعزز البعثة لضمان أن يتحول الأمل إلى حقيقة وذلك بتحسين الحالة الأمنية على أرض الواقع. ومن الضروري رصد الاتفاق والتحقق من تنفيذه، كما أنه لابد من محاسبة المنتهكين والمفسدين ومعاقبتهم. وستعمل كندا بالتآزر مع شركائنا لضمان توافر الموارد الضرورية لإنفاذ الاتفاق لدى البعثة.

وعلينا، في نفس الوقت، أن نمضي بشكل عاجل في الانتقال إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة منوطة بها ولاية قوية لحماية المدنيين. وقد طلب الاتحاد الأفريقي هذا الانتقال وسترحب به كندا. وحان الوقت لمستوى جديد من الالتزام الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تمضي عملية التخطيط قدما وبأسرع ما يمكن، في تعاون وثيق متواصل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وستعمل كندا بالتعاون عن كثب مع كلتا المنظمتين لضمان تقديم الدعم الضروري لهما.

وختاما، إن التوصل إلى سلام مستدام في دارفور ينطوي على أهمية حيوية للسودان ولأمن المنطقة. وهو لا يزال في نظر كندا من الأولويات. ونحث مجلس الأمن على أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لبعثة جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد المحمصاني: بداية أتشرف بأن أعرب لسيادتكم عن التهنئة لرئاستكم لمجلس الأمن لشهر مايو، مثمنا قيادتكم الحكيمة في إدارة أعمال المجلس، كما أعرب عن فائق التقدير للسفير المندوب الدائم لجمهورية الصين لإدارته الرشيدة لأعمال المجلس لشهر نيسان/أبريل.

إن جامعة الدول العربية ترحب باتفاق السلام في دارفور وتعرب عن تقديرها لرئيس الكونغو ساسونيجيسو ورئيس نيجيريا أوباسانجو والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي وكبير الوسطاء الدكتور سالم أحمد سالم للجهود التي بذلوها في التوصل إلى اتفاق السلام، وتدعو الفصائل التي لم توقع على الاتفاق بعد إلى سرعة التوقيع عليه والالتزام به لما في ذلك تأمين السلم والاستقرار الدائمين والشاملين في دارفور.

إن الوضع الدقيق الذي يمر به إقليم دارفور اليوم يتطلب التأكيد على مسائل التنفيذ الفعلي للاتفاق على أرض الواقع، وأن تمتثل جميع الأطراف امتثالا تاما بتنفيذ نصوص الاتفاق كاملا وبحسن نية، حتى يكون له نتائجه السريعة في تحسّن الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور. كما أن هنالك حاجة إلى تعاون الأطراف تعاونا إيجابيا مع جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في تنفيذ ولايتها.

لقد أضحى الوضع الإنساني في دارفور في أمس الحاجة إلى المزيد من الدعم والمنح لتأمين الاحتياجات الإنسانية للمحتاجين.

وفي هذا الإطار تحث جامعة الدول العربية الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم للمساهمة في حل هذه الأزمة الإنسانية.

لقد ساهمت جامعة الدول العربية مع الاتحاد الأفريقي في قيادة الجهود الرامية إلى حل أزمة دارفور، والتي أسفرت عن اتفاق السلام. وإن جامعة الدول العربية لعلى ثقة بأن اتفاق السلام في دارفور يتيح فرصة نادرة لإنهاء أعمال العنف وتحقيق الاستقرار وإطلاق عملية إعادة البناء والتنمية المستدامة في إقليم دارفور. واتفاق السلام في دارفور بالتأكيد مناسبة تاريخية تتيح للأطراف التوصل إلى رؤية رشيدة للمستقبل في إطار سيادة واستقلال السودان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عقب المشاورات التي أجريت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس.

”يرحب مجلس الأمن ترحيبا قويا باتفاق الخامس من أيار/مايو ٢٠٠٦ الذي تم التوصل إليه في محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا، باعتباره أساسا لسلام دائم في دارفور؛ ويثني على الأطراف التي وقت على الاتفاق؛ ويعرب عن تقديره لجهود رئيس الكونغو ساسو - نغيسو، والرئيس النيجيري أوباسنغو الذي استضاف المحادثات، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي وكبير المفاوضين الدكتور سالم أحمد سالم؛ ويدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير؛ ويحث الحركات التي لم توقع الاتفاق بعد على توقيعه دون إبطاء، مشيرا إلى المنافع التي سيعود بها عليها وعلى شعب دارفور، ويحثها كذلك على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق تنفيذ الاتفاق؛ ويرحب بالاجتماع المرتقب لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

”ويثني مجلس الأمن على الاتحاد الأفريقي لما أحرزته البعثة الأفريقية في السودان من إنجازات في دارفور بالرغم من الظروف العصيبة؛ ويشدد على الحاجة إلى زيادة تدعيم البعثة الأفريقية على وجه السرعة بما يتماشى والاستنتاجات الواردة في تقرير التقييم المشترك للبعثة الذي يغطي الفترة بين ١٠ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كي تتمكن من دعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور بانتظار نشر عملية تابعة للأمم المتحدة؛ ويدعو في هذا الشأن الأمين العام والاتحاد الأفريقي إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات دون إبطاء؛ ويحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على تقديم كل ما في وسعها من مساعدة إلى البعثة الأفريقية في السودان.

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة أن يتشاور الأمين العام والاتحاد الأفريقي معا، بالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتنسيق الوثيق مع أطراف محادثات السلام في أبوجا، بما فيها حكومة الوحدة الوطنية، بشأن القرارات المتعلقة بالانتقال إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛ ويتطلع مجلس الأمن إلى تلقي اقتراحات مفصلة من الأمين العام، في أقرب فرصة، تتصل بتخطيط عملية للأمم المتحدة في دارفور؛ ويدعو في هذا الصدد حكومة الوحدة الوطنية إلى المبادرة فورا إلى تيسير زيارة تقوم بها بعثة تقييم تقني مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى دارفور؛ ويشجع الأمين العام على التشاور، على عجل، مع البلدان التي يحتمل مساهمتها بقوات، بشأن الموارد اللازمة لعملية

تضطلع بها الأمم المتحدة؛ ويشدد على ضرورة أن تتسم أي عملية للأمم المتحدة بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين؛ ويدعو المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء إلى تقديم كل ما في وسعها من مساعدة إلى عملية الأمم المتحدة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور في دارفور؛ ويرحب بزيارة منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، يان إيغلاند؛ ويعرب عن قلقه البالغ إزاء نقص تمويل المساعدة الإنسانية؛ ويحث الدول الأعضاء على توفير أموال إضافية؛ ويدعو جميع الأطراف السودانية إلى احترام سمات الحياد والنزاهة والاستقلال التي تميز المساعدة الإنسانية.“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/21.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.